

صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم 148/25
الصادر عن صندوق النقد
الدولي

ليبيا

مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٥ - البيان الصحفي، وتقرير خبراء الصندوق،

يونيو ٢٠٢٥

تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٥ مع ليبيا، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **بيان صحفي**
 - **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي على أساس انقضاء المدة، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في ليبيا في ١٤ إبريل ٢٠٢٥ حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في ٢٧ مايو ٢٠٢٥، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات.
 - **مرفق المعلومات** الذي أعده خبراء الصندوق.
- طبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية، يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 مع ليبيا

للمنشر الفوري

- أدى استمرار الانقسام السياسي وانتشار أوجه الهشاشة إلى إعاقة قدرة السلطات على السيطرة على الإنفاق العام وتنفيذ الإصلاحات اللازمة.
- التطورات في قطاع النفط تهيمن على الآفاق الاقتصادية وتظل البلاد معرضة للمخاطر الخارجية السلبية.
- ضبط الإنفاق سيكون عاملا أساسيا لضمان الاستدامة وتحقيق العدالة بين الأجيال.

واشنطن العاصمة – 25 يونيو 2025: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا¹. وقد اتخذ قرار المجلس التنفيذي على أساس انقضاء المدة.

وتشير التقديرات إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد تراجع إلى نحو 2% في عام 2024 من 10% في عام 2023، مدفوعا بالانكماش في قطاع الهيدروكربونات. وفي الوقت نفسه، ظل النمو غير الهيدروكربوني قويا على خلفية استمرار الإنفاق الحكومي. وقد تحول كل من الحساب الجاري وحساب المالية العامة من فائض في عام 2023 إلى عجز في عام 2024. وقد ظل التضخم المعلن منخفضا.

ولا تزال التطورات في قطاع النفط تهيمن على الآفاق. ويتوقع تعافي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2025، مدفوعا في الأساس بالتوسع في إنتاج النفط، قبل أن يتراجع إلى نحو 2% على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يظل النمو غير الهيدروكربوني بين 5% و6% على المدى المتوسط، مدفوعا باستمرار الإنفاق الحكومي. ومن المتوقع أن يحقق الحساب الجاري فائضا محدودا في عام 2025 (0,7% من إجمالي الناتج المحلي) قبل أن يتحول إلى تسجيل عجز طفيف على المدى المتوسط، مع بقاء أسعار النفط منخفضة. ومن المتوقع أن يظل رصيد المالية العامة في حالة عجز – وإن كان عند مستوى أدنى بكثير مما كان عليه في عام 2024 – نتيجة استمرار الإنفاق الحكومي الكبير.

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وسوف يُعد الخبراء بعد العودة إلى مقر الصندوق تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

ويرجح ميزان المخاطر كفة التطورات السلبية. حيث تتبع المخاطر المحلية من انعدام الاستقرار السياسي، والتي قد تتطور إلى صراع فعلي، مما يؤدي بدوره إلى اضطراب إنتاج النفط وصادراته، ويحول دون إحراز تقدم على مستوى الإصلاحات الاقتصادية ضرورية. كما أن الاقتصاد الليبي مُعرّض أيضا لمخاطر التطورات السلبية العالمية بسبب اعتماده الكبير على صادرات النفط وفاتورة الواردات الكبيرة.

تقييم المجلس التنفيذي²

من المتوقع أن يظل كل من النشاط الاقتصادي وحساب المالية العامة والحساب الخارجي مرهونا بتطورات قطاع النفط وعرضة لمخاطر التطورات السلبية. فعقب الانتعاش في إنتاج النفط، يُتوقع أن يكون النمو الاقتصادي مرتقعا في عام 2025، قبل أن يتراجع على المدى المتوسط. ورغم الزيادة المتوقعة في صادرات النفط، من المتوقع أن يظل رصيد الحساب الجاري ورصيد المالية العامة في حالة عجز خلال الجزء الأكبر من الأفق الزمني للتنبؤات، نتيجة للتراجع المتوقع في أسعار النفط وحجم الإنفاق الكبير من المالية العامة. وتخضع الآفاق لمخاطر التطورات السلبية، بما في ذلك احتمال تفاقم التوترات السياسية على الصعيد المحلي والتي قد تؤدي إلى اضطراب إنتاج النفط وصادراته، ولحدوث تطورات اقتصادية وجغرافية-سياسية معاكسة على الصعيد العالمي، والتي من شأنها أن تفرض ضغوطا إضافية خافضة لأسعار النفط. ولتخفيف حدة هذه المخاطر، سيكون التعجيل بالإصلاحات الرامية إلى تقييد الإنفاق من المالية العامة وتنويع نشاط الاقتصاد بعيدا عن النفط أمرا بالغ الأهمية.

وسوف تكون السيطرة على النفقات عنصرا ضروريا لضمان الاستدامة وتحقيق العدالة بين الأجيال. وينبغي أن تظل السلطات عازمة على مواصلة جهودها الرامية إلى الاتفاق على ميزانية موحدة تحدد أولويات الإنفاق وتعزيز الشفافية والمصادقية على مستوى عمليات المالية العامة للحكومة. وحتى يتم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن، ينبغي مقاومة ضغوط زيادة الإنفاق على الرواتب والدعم. وعلى المدى المتوسط، سوف تكون هناك حاجة إلى إجراء عملية تصحيح كبيرة لوضع المالية العامة على مسار مستدام والحفاظ على العدالة بين الأجيال. وينبغي تصميم عملية التصحيح بعناية لترشيد الإنفاق الجاري، وخاصة الأجور ودعم الطاقة، وتعبئة الإيرادات غير النفطية، مع إبقاء النفقات الرأسمالية عند مستويات تدعم التنوع الاقتصادي.

إن وجود إطار جيد التصميم للسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف سيكون عاملا ضروريا للمساعدة في إدارة الدورات الاقتصادية وتخفيف الضغوط المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة. وسوف يؤدي تطبيق سعر فائدة أساسي محدد بشكل جيد إلى تعزيز قدرة مصرف ليبيا المركزي على تمهيد الدورة الاقتصادية وتخفيف الضغوط على الدينار وتوفير معيار لتسعير الائتمان من جانب المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية. إن الإلغاء التدريجي لضريبة النقد الأجنبي إلى جانب القيود الأخرى على الصرف بما يتفق مع التزامات ليبيا في ظل المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق من شأنه أن يحد من التشوّهات ويقلل حاجة الوكلاء الاقتصاديين إلى اللجوء إلى السوق الموازية ويساعد في توحيد سعر الصرف.

² يتخذ المجلس التنفيذي قراراته وفقا لإجراءات انقضاء المدة عندما يتفق أعضاؤه على إمكانية النظر في الاقتراح المقدم دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض.

وهناك حاجة إلى إجراء إصلاحات لتعزيز مساهمة القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي. وتظل المعوقات التي تحول دون قيام المصارف بدور أكثر نشاطا في الاقتصاد قائمة على نطاق واسع. ويمكن لوضع خطط ادخار مصممة بشكل جيد أن يساعد على الحد من اكتناز النقد، وتوسيع قاعدة ودائع البنوك، وإقامة علاقات بين المصارف والعملاء، ودعم تقديم الائتمان للقطاع الخاص. ومن شأن تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي وتشجيع الثقافة المالية بين الجمهور أن يعززا الثقة في المصارف ويزيد من دورها في الاقتصاد الليبي. وسوف يكون تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك اتساقه مع المعايير الدولية، أمرا بالغ الأهمية لدعم استقرار علاقات المراسلة المصرفية وضمان استمرار عمليات المصارف الليبية دون انقطاع.

ومن شأن الإصلاحات الهيكلية وإصلاحات الحوكمة أن تدعم نشأة اقتصاد متنوع ومستدام بقيادة القطاع الخاص. وينبغي أن يكون إعداد برنامج إصلاح شامل يهدف إلى الحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية على رأس جدول أعمال السلطات. وينبغي أن تهدف العناصر الرئيسية في برنامج الإصلاح إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص بمزيد من الفعالية في الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال وزيادة فرص الحصول على التمويل واستحداث تدابير في سوق العمل تشجع على التوظيف في القطاع الخاص. ويمكن دعم التنوع الاقتصادي بشكل أكبر من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة وتعزيز سيادة القانون.

وهناك حاجة إلى تعزيز إمكانات توفير البيانات والقدرات الإحصائية. فلا تزال فجوات البيانات تمثل عائقا كبيرا أمام قدرة خبراء الصندوق على التحليل وتقديم المشورة بشأن السياسات. ويتعين أن تتخذ السلطات توصيات المساعدة الفنية المقدمة في مجال الحسابات القومية وإحصاءات القطاع الخرجي والإحصاءات النقدية والمالية وتحسين عملية جمع البيانات ونشرها.

ليبيا: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2021-2030

(أهم الصادرات: النفط الخام)

تقديرات							توقعات			
2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)										
الدخل القومي والأسعار										
2,2	1,9	1,7	1,6	4,4	16,1	1,9	10,2	8,3-	28,3	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)
5,3	4,8	4,4	4,2	5,9	2,9	14,3	0,6-	7,9	5,9	غير الهيدروكربوني
0,0	0,0	0,0	0,0	3,6	25,6	5,5-	17,8	17,0-	45,0	الهيدروكربوني
إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدينارات										
306,6	292,0	277,9	265,5	254,2	251,2	234,3	211,9	208,2	159,0	الليبية 1/
إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدولارات										
57,6	54,8	52,2	49,8	47,7	47,2	48,4	44,0	43,3	35,2	الأمريكية 1/
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بآلاف										
7,8	7,5	7,3	7	6,8	6,8	7	6,4	6,4	5,2	الدولارات الأمريكية
2,8	3,1	2,9	2,8	3,1-	3,3-	3,6	7,6-	42,7	90,4	مخفّض إجمالي الناتج المحلي
تضخم مؤشر اسعار المستهلكين										
2,3	2,3	2,3	2,3	2,3	2,3	2,1	2,4	4,5	2,9	متوسط الفترة
2,3	2,3	2,3	2,3	2,3	2,3	2,3	1,8	4,1	3,7	نهاية الفترة
(% من إجمالي الناتج المحلي)										
موارد الحكومة المركزية										
52,4	54,5	56,6	58,5	61,1	67,9	69,8	73,6	85,8	79,5	الإيرادات
50,4	52,6	54,7	56,7	59,2	62,1	55,4	71,6	83,9	78,1	منها: الهيدروكربونات
54,8	57,1	59,5	61,8	64,6	73,2	94,8	65,4	62,2	64,7	النفقات وصافي الإقراض
10,9	11,0	11,4	12,1	12,8	20,1	34,6	8,7	8,4	10,9	منها: النفقات الرأسمالية
2,5-	2,7-	2,9-	3,3-	3,5-	5,3-	25,1-	8,2	23,6	14,8	الرصيد الكلي
1,4-	1,5-	1,5-	1,6-	1,7-	2,5-	12,1-	3,6	10,2	5,2	الرصيد الكلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
52,9-	55,2-	57,6-	60,0-	62,7-	67,5-	80,5-	63,4-	60,3-	63,3-	الرصيد غير الهيدروكربوني
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)										
النقد والائتمان										
16,7	10,2	10,0	9,2	9	36,8	6,6	47,9	16,9-	2,8	النقد الأساسية
5,0	5,0	5,0	1,5	2,2	10,5	13,3	37,6	1,4-	20,0-	العملة المتداولة
النقد وشبه النقد										
5,0	5,0	5,0	4,5	4,5	4	12,2	28,3	12,0	20,3-	صافي الائتمان المقدم إلى الحكومة

89,3-	96,8-	104,6-	112,7-	121,4-	130,4-	128,8-	110,9-	114,9-	94,1-	(بمليارات الدينارات الليبية) الاتتمان الممنوح للاقتصاد (%) من إجمالي الناتج المحلي
0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُنكر خلاف ذلك) ميزان المدفوعات
32,9	32,5	32,0	31,6	31,3	32,0	28,4	30,9	32,1	25,9	الصادرات
29,9	30,3	29,7	29,2	29,1	29,9	26,3	28,8	30,0	24,5	منها: الهيدروكربونات
21,2	21,0	20,8	20,6	20,5	21,9	21,6	17,7	17,2	17,0	الواردات
0,1-	0,1-	0,2-	0,2-	0,3-	0,3	2-	8	10,0	5,7	رصيد الحساب الجاري
0.1-	0.3-	0.3-	0.4-	0.5-	0.7	4.2-	18.3	23.2	16.1	(% من إجمالي الناتج المحلي) الحساب الرأسمالي (بما في ذلك، بنود السهو والخطأ)
1,3-	1,3-	1,4-	1,4-	1,4-	2,8-	6,5	3,8-	5,3-	7,0-	والخطأ)
1,4-	1,5-	1,5-	1,6-	1,7-	2,5-	4,5	4,3	4,7	1,1	الرصيد الكلي/2
										الاحتياطيات
73,4	74,8	76,3	77,8	79,4	81,1	82,9	78,4	74,1	69,4	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
28,8	29,6	30,5	31,5	32,3	31	29,6	34,2	32,8	32,2	بعدد أشهر واردات العام القادم
										إجمالي الاحتياطيات الرسمية % من النقود
188,2	201,4	215,6	230,9	246,4	262,9	250,3	261,3	318,2	317,0	بمعناها الواسع
82,9	84,5	86,2	87,9	89,7	91,6	93,6	88,5	84,2	79,7	إجمالي الأصول الأجنبية
										سعر الصرف
										سعر الصرف الرسمي (دينار ليبي/دولار أمريكي، متوسط الفترة)
...	...	...	...	...	...	4,8	4,8	4,8	4,5	سعر الصرف في السوق الموازية
...	...	...	...	...	...	6,9	5,2	5,1	5,1	(دينار ليبي/دولار أمريكي، متوسط الفترة)
...	...	...	...	...	...	6,4	6,1	5,2	5,0	سعر الصرف في السوق الموازية
										(دينار ليبي/دولار أمريكي، نهاية الفترة)
1,5	1,5	1,5	1,5	1,5	1,4	1,1	1,2	1,0	1,2	إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)
1,2	1,2	1,2	1,2	1,2	1,1	0,9	1,0	0,8	1,0	منه: الصادرات
64,9	64,3	63,6	62,7	62,4	66,9	73,6	75,0	89,6	64,4	سعر النفط الخام (دولار أمريكي للبرميل) /3

المصادر: السلطات الليبية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ بيانات إجمالي الناتج المحلي الاسمي بأسعار السوق.

2/ تشمل إعادة تقييم حيازات الذهب بقيمة 10,5 مليار دولار أمريكي في عام 2024.

3/ تم تعديل سعر النفط الخام لليبيا حتى عام 2024.

صندوق النقد الدولي

ليبيا

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٥

٢٧ مايو ٢٠٢٥

القضايا الرئيسية

السياق: لا يزال الانقسام على الساحة السياسية وانتشار أوجه الهشاشة يعوقان قدرة السلطات على السيطرة على الإنفاق العام وتنفيذ الإصلاحات الضرورية. وما لم يتم احتواء الإنفاق فسوف تستمر الضغوط على حساب المالية العامة والحساب الخارجي. ونظرا للاعتماد الشديد على الصادرات النفطية وارتفاع فاتورة الاستيراد، لا تزال ليبيا معرضة لمخاطر التطورات السلبية العالمية.

التوصيات لا يزال الاتفاق على ميزانية حكومية موحدة من أهم الأولويات. ورغم أن تخفيض قيمة الدينار مؤخرا ساعد على اتساق سعر الصرف مع أساسيات الاقتصاد الكلي الجوهرية، فإنه لا يعالج المشكلة الأساسية المتمثلة في الإنفاق غير المقيد من المالية العامة. وينبغي إلغاء ضريبة النقد الأجنبي تدريجيا وتوحيد سعر الصرف للقضاء على أي تشوهات مقترنة بالسوق الموازية. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن استحداث سعر عائد أساسي أن يساعد البنك المركزي على التفاعل مع الأوضاع الاقتصادية الكلية المتغيرة عن طريق تعديل أوضاع السيولة. وثمة حاجة ملحة لتعزيز مشاركة القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي مع تحسين إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى المدى المتوسط، فإن تحقيق نمو أعلى مستدام سيقضي تقوية أطر مكافحة الفساد وتوسيع دور القطاع الخاص لتقليل الاعتماد على الهيدروكربونات وخلق فرص العمل.

المشورة السابقة: تدرك السلطات طبيعة التحديات التي تواجه البلاد وتتفق مع الخبراء بشأن أولويات الإصلاح، كما تتفق على أن ليبيا بحاجة إلى إدارة نفقاتها العامة بما يتسق مع قيودها الاقتصادية الكلية. وقد تم إحراز تقدم جدير بالترحيب في مجالات الشمول المالي، وحوكمة المصرف المركزي، وتوافر البيانات. غير أن وتيرة الإصلاح لا تزال بطيئة نتيجة البيئة السياسية الصعبة.

اعتمد هذا التقرير

سوبر لال (إدارة الشرق
الأوسط وآسيا الوسطى) وجاك
مينين (إدارة الاستراتيجيات
والسياسات والمراجعة)

عُقدت المناقشات في مدينة تونس بالجمهورية التونسية خلال الفترة من ٦ إلى ١٤ إبريل ٢٠٢٥. وضمت البعثة السادة ديمتري غيرشينسون (رئيسا) وأبوستولوس أبوستولو، ومحمد بالخير والسيدة منى الشاذلي (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) والسيد كاميلو إنسيرو (إدارة الشؤون القانونية). وساهمت السيدة فايشنافي روبافاثارام في إعداد هذا التقرير، كما قدمت السيدات تالا رافعي، وهيليدا جراكا، وصوفيا سيرنا روبنستين (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) المساعدة لفريق العمل في مجال تحليل البيانات والدعم التحريري. وشارك في الاجتماعات السيد سايراس ساسانبور (ديوان المديرين التنفيذيين). والتقت البعثة بالسيد ناجي عيسى، محافظ مصرف ليبيا المركزي، والسيد مرعي البرعصي، نائب المحافظ، ومسؤولين آخرين من مصرف ليبيا المركزي، ووزارة المالية، والشركة الوطنية للنفط، وديوان المحاسبة الليبي، ووزارة الاقتصاد، ووزارة العمل، ووزارة التخطيط، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة العدل، ومصلحة الإحصاء والتعداد، والشركة العامة للكهرباء، وهيئة الرقابة الإدارية.

المحتويات

٤	السياق
٤	آخر التطورات الاقتصادية
٨	الآفاق والمخاطر
١٠	مناقشات حول السياسات
١٠	ألف - إصلاحات المالية العامة
١٢	باء - إطار السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف
١٣	جيم - القطاع المصرفي
١٣	دال - الإصلاحات الهيكلية والحوكمة
١٦	آراء السلطات
١٧	تقييم خبراء الصندوق
	الأطر
٩	١- معايرة السياسة في إطار سيناريو التطورات المعاكسة في ليبيا
١٤	٢- سوق العمل في ليبيا
	الأشكال البيانية
٢٠	١- أهم الاتجاهات العامة
٢١	٢- قطاع المالية العامة

الجدول

٢٢	١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢١-٢٠٣٠
٢٣	٢- قطاع المالية العامة، ٢٠٢١-٢٠٣٠
٢٤	٣- القطاع النقدي، ٢٠١٨-٢٠٢٤
٢٥	٤- القطاع الخارجي، ٢٠٢١-٢٠٣٠
٢٦	٥- مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٨-٢٠٢٤

المرفقات

٢٧	١- تنفيذ مشورة الصندوق السابقة بشأن السياسات
٢٨	٢- مصفوفة تقييم المخاطر
٣٠	٣- تقييم القطاع الخارجي
٣٢	٤- تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين
٣٣	٥- قضايا البيانات
٣٥	٦- الحوكمة ومكافحة الفساد

السياق

١ - لا تزال النزاعات السياسية الأساسية بدون تسوية. لا تزال ليبيا بحكم الواقع منقسمة بين حكومة معترف بها دوليا في الغرب ونظام منافس في الشرق. وإضافة إلى ذلك، تسيطر عدة ميليشيات مستقلة على أجزاء مختلفة من البلاد. ولا تزال التوترات الناجمة عن هذه الأوضاع تتسبب في تعقيد عملية صنع السياسات وتؤدي إلى اندلاع نوبات من الصراع المفتوح من حين إلى آخر.

٢ - تساعد أعمال العنف في ليبيا مؤخرا أبرز استمرار هشاشة الأوضاع في البلاد. فقد اندلعت الاشتباكات المسلحة في طرابلس في شهر مايو من العام الجاري، وأدت إلى وقوع إصابات، وحالات إغلاق للأعمال التجارية والمدارس، بالإضافة إلى هجوم استهدف مقر مصرف ليبيا المركزي. وفي الوقت الراهن، تعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى جانب أطراف معنية أخرى على وقف تصاعد الأوضاع. وكما أسلفنا في التقارير السابقة، لا تزال ليبيا دولة هشة، بحيث يسترشد الانخراط في جهودها باستراتيجية صندوق النقد الدولي للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات واستراتيجية الانخراط القطري^١.

٣ - وفي صيف عام ٢٠٢٤، تحولت نقطة الخلاف حول الإنفاق إلى مواجهة على قيادة مصرف ليبيا المركزي. واستمرت الأزمة المترتبة على ذلك لمدة ستة أسابيع، مما أدى إلى وقوع اضطرابات في عمليات المصرف المركزي وإغلاق جزئي لإنتاج النفط والصادرات النفطية. ومن خلال المشاركة الفعالة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وغيرها من الأطراف الدولية، تم التوصل إلى اتفاق في أواخر سبتمبر ٢٠٢٤ لاستئناف عمليات المصرف المركزي الطبيعية والإنتاج النفطي^٢.

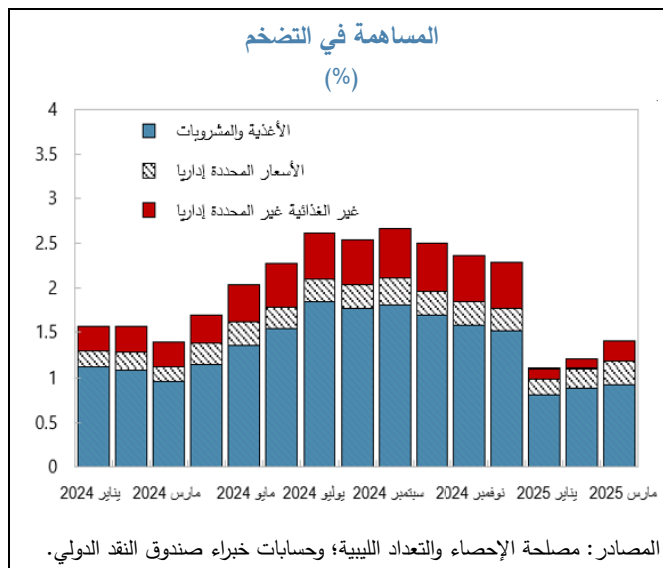
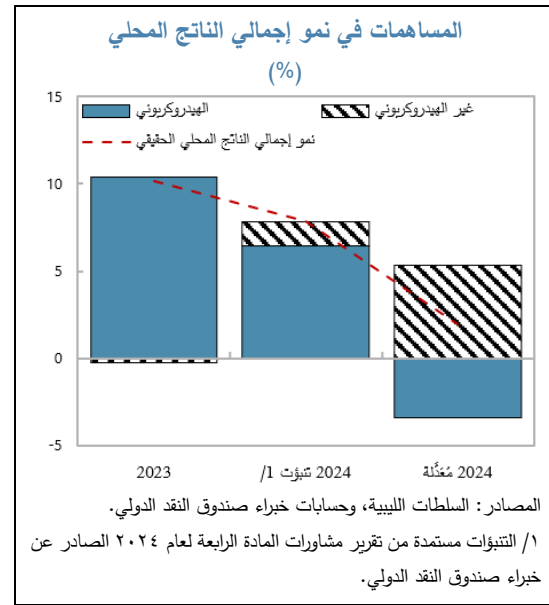
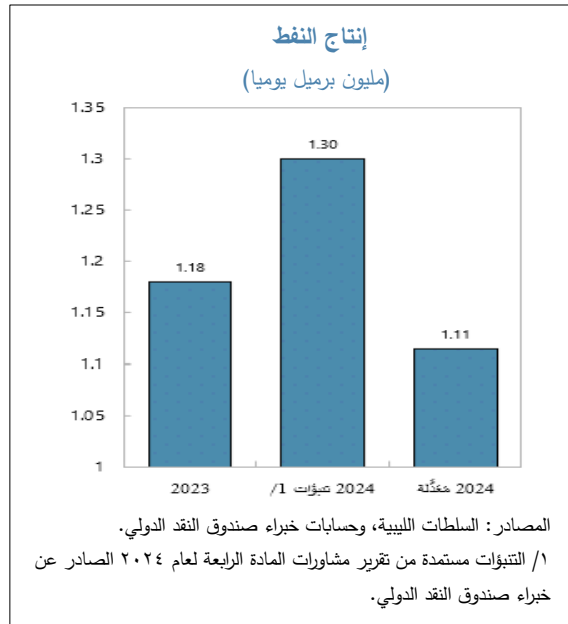
٤ - قيود الاقتصاد السياسي وعدم كفاية القدرات يضعفان من قدرة السلطات على تنفيذ الإصلاحات. فقد حال التنافس على الموارد دون اعتماد ميزانية موحدة للدولة وفرض ضغطا على سعر الصرف، لينتهي الأمر بتخفيض قيمة العملة في إبريل ٢٠٢٥. ويعوق الجمود السياسي المستمر إحراز التقدم في إصلاحات الحوكمة ويتسبب في تفاقم الفساد، مما يشكل مصدر قلق كبيرا في ليبيا. وبينما قدم صندوق النقد الدولي مساعدة فنية كبيرة في هذا الشأن، فإن النقص الحاد في البيانات المتاحة ما زال يعرقل قدرة الخبراء على إجراء التحليل وإسداء المشورة بشأن السياسات (راجع المرفق الخامس).

آخر التطورات الاقتصادية

٥ - النزاع في مصرف ليبيا المركزي وما صاحبه من اضطراب في الإنتاج النفطي كان لهما تأثير سلبي على النمو في ٢٠٢٤. تشير التقديرات إلى تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى حوالي ٢٪ في ٢٠٢٤ مقارنة بنمو قدره ١٠٪ في ٢٠٢٣، مدفوعا بالانكماش القسري في قطاع الهيدروكربونات. وفي الوقت نفسه، ظل النمو غير الهيدروكربوني محتفظا بصلابته بدعم من الإنفاق الحكومي المستمر. وفي أعقاب تسوية النزاع في مصرف ليبيا المركزي، تعافى الإنتاج النفطي ليصل في الشهور الأخيرة إلى حوالي ١,٤ مليون برميل يوميا.

^١ راجع دراسة الصندوق بشأن السياسات رقم 22/4 والتقارير القطري لخبراء الصندوق رقم 24/206، على الترتيب.

^٢ أدى هذا الاتفاق إلى تعيين محافظ جديد لمصرف ليبيا المركزي وإعادة تفعيل أعمال مجلس إدارة المصرف المركزي المعطلة في السابق.



٦- ولا يزال معدل التضخم الرسمي منخفضا حتى بعد استحداث سلاسل زمنية جديدة في مؤشر أسعار المستهلك. فقد ظل معدل التضخم ثابتا عند ٢٪ تقريبا في ٢٠٢٤ على أساس مؤشر أسعار المستهلك المستمد من سلة استهلاكية قديمة لم تكن تشمل سوى طرابلس. وقد استحدثت مصلحة الإحصاء والتعداد مؤخرا مؤشرا جديدا لأسعار المستهلك — قائما على مسح جديد لإنفاق الأسر — يغطي ليبيا بالكامل. وظل معدل التضخم في التقارير الرسمية المستمد من السلاسل الجديدة ثابتا عند نسبة قدرها ١,٢٪ في الربع الأول من ٢٠٢٥. غير أنه يحتمل أن ينطوي المؤشر الجديد على تحيز سالب ملحوظ نتيجة جوانب القصور في المنهجيات المتبعة.^٣

^٣ حددت مصلحة الإحصاء والتعداد سنة ٢٠٢٤ بأكملها (بدلا من شهر بعينه) كفترة أساس للسلاسل الجديدة. وبالتالي، يُحسب معدل التضخم لشهر يناير ٢٠٢٥، مثلا، كنسبة بين (١) مؤشر يناير ٢٠٢٥ و(٢) مؤشر سنة ٢٠٢٤ بأكملها. وبعد التعديل لمراعاة هذه المسألة، يصبح معدل التضخم ٢,٤٪ للربع الأول من ٢٠٢٥.

٧- نتائج المالية العامة المعدلة لعام ٢٠٢٤ تشير إلى وجود عجز. أفادت تقارير السلطات أن إنفاق سلطات شرق ليبيا في ٢٠٢٤ كان حوالي ٦٠ مليار دينار ليبي، ولم يكن مدرجا في الكشف المالي الرسمي لنهاية السنة. وقد أدى هذا الإنفاق المرتفع، مع اقترانه بإغلاق حقول النفط المترتب على النزاع، إلى تعديل نتائج المالية العامة لعام ٢٠٢٤ من التوقعات السابقة بتحقيق فائض محدود إلى تحقيق عجز كبير (جدول النص ١). ونتيجة لذلك ارتفع الدين العام (راجع المرفق الرابع).^٤

جدول النص ١: إيرادات ونفقات المالية العامة		
مليار دينار ليبي	٢٠٢٤ / ١	٢٠٢٤ / ١
الإيرادات ٢	١٤٣,٤	١٦٣,٥
النفطية	١٣٩,٧	١٢٩,٨
غير النفطية	٣,٨	٣٣,٧
منها ضريبة النقد / الأجنبي	-	٢٢,٥
النفقات	١٤٠,١	٢٢٢,٢
الرواتب	٦٢,٤	٦٧,٦
السلع والخدمات	٩,٩	٧,٧
الدعم ٢	٥٥,٨	٥٦,١
التمتية	١٢,٠	٢٢,٠
منها المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العامة للكهرباء	٢,٤	١٠,٠
النفقات الجارية خارج الميزانية	-	٩,٨
النفقات الرأسمالية خارج الميزانية	-	٥٩,٠
الرصيد	٣,٤	٥٨,٧-
الرصيد (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٠,٧	١٢,١-
الرصيد (% من إجمالي الناتج المحلي)	١,٥	٢٥,١-

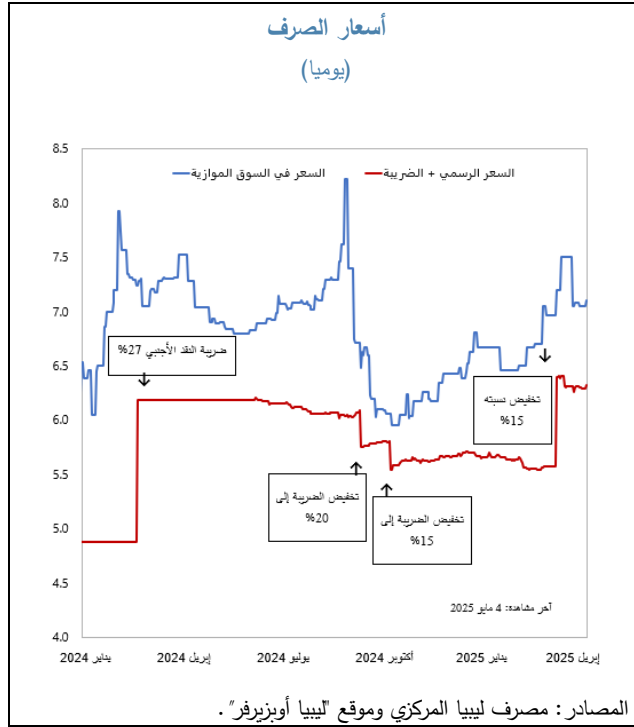
المصدر: مصرف ليبيا المركزي وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ التنبؤات مستمدة من تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ الصادر عن خبراء صندوق النقد الدولي.
٢/ الإيرادات والدعم يشملان مبادلات الوقود.

٨- وسجل الحساب الجاري كذلك عجزا. فتشير التقديرات إلى هبوط رصيد الحساب الجاري من فائض بلغ ١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٣ إلى عجز بلغت نسبته ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٤ من جراء الانخفاض في صادرات الهيدروكربونات والزيادة في الواردات مدفوعة بالارتفاع الكبير في الإنفاق من المالية العامة. ومع ذلك، زادت الاحتياطات الدولية بقرابة ٥ مليارات دولار أمريكي، بدعم من إعادة تقييم حيازات الذهب لدى مصرف ليبيا المركزي. وكان القطاع الخارجي الليبي أضعف كثيرا مقارنة بالمستوى المفترض في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المحبذة على المدى المتوسط (راجع المرفق الثالث).

٩- وخفض مصرف ليبيا المركزي قيمة الدينار وشدد القيود أكثر على النقد الأجنبي. ففي شهر إبريل، أدى عدم التوصل إلى اتفاق على ميزانية موحدة للدولة مع الارتفاع الكبير في الإنفاق العام إلى تخفيض المصرف المركزي لقيمة الدينار بحوالي ١٥٪ مقابل الدولار الأمريكي. وظلت ضريبة النقد الأجنبي عند قيمتها البالغة ١٥٪ مع فرض المصرف المركزي مزيدا من القيود على إمكانية الحصول على النقد الأجنبي.^٥ ولا يوجد حاليا موعد نهائي مؤكد لإلغاء هذه الضريبة. وفي شهر إبريل، بلغت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي (زائد الضريبة) وسعر السوق الموازية نسبة قدرها ١٧٪.

^٤ الدين العام في ليبيا ليس دينا بالمعنى التقليدي، فهو مقوم بالعملة المحلية، ويحوزه المصرف المركزي بالكامل، وغير محمل بالفوائد، ولا يقترن بجدول سداد، ويمكن الإغفاء منه باستخدام إجراءات إدارية ليس لها أي انعكاسات اقتصادية.

^٥ استحدثت في شهر مارس ٢٠٢٤ ضريبة بنسبة ٢٧٪ واعتبرت بمثابة إحدى ممارسات تعدد أسعار الصرف وقيدا على الصرف الأجنبي، إلى جانب اعتبارها أحد تدابير إدارة تدفقات رأس المال الخارجة. وقد وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على الإبقاء على هذا الإجراء نظرا لأن تاريخ صلاحيته كان محددا بنهاية عام ٢٠٢٤، مع التزام السلطات بتيسير القيود على الصرف الأجنبي بمجرد أن تسمح الظروف. وفي نوفمبر ٢٠٢٤، تم تخفيض هذه الضريبة إلى ١٥٪. وسوف تنقضي موافقة المجلس التنفيذي بعد مرور ١٢ شهرا من ١ يوليو ٢٠٢٤ أو اختتام هذه المشاورات مع ليبيا في إطار المادة الرابعة لعام ٢٠٢٥، أيهما أقرب. وللاطلاع على المناقشات ذات الصلة بهذا الموضوع، راجع التقرير الفطري لخبراء صندوق النقد الدولي رقم 24/206. وبالإضافة إلى ضريبة النقد الأجنبي، توجد في ليبيا كذلك أربعة قيود أخرى على الصرف الأجنبي لم تطلب السلطات موافقة الصندوق عليها. وللاطلاع على ملخص لهذه التدابير يرجى الرجوع إلى مرفق المعلومات.



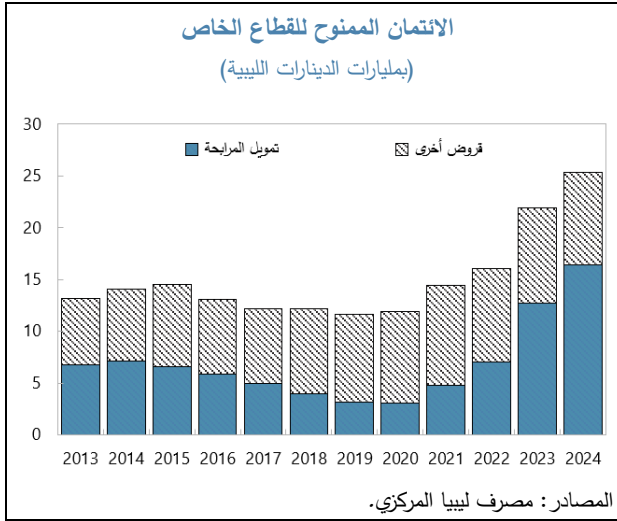
١٠- وقد نجح القطاع المصرفي في زيادة رأسماله وتعزيز مستويات السلامة المالية، ولكن لا تزال هناك تحديات مهمة. في أواخر عام ٢٠٢٢ وجه مصرف ليبيا المركزي تعليماته للبنوك بزيادة رأسمالها لتلبية متطلبات رأس المال التنظيمية بموجب اتفاقية بازل الثانية، وفي عام ٢٠٢٤ استوفت غالبية البنوك أهدافها، مما أدى إلى مضاعفة رأس المال المدفوع. وبالإضافة إلى ذلك، تعززت مؤشرات السلامة المالية في البنوك، مع تسجيل تحسينات ملحوظة في نسب القروض المتعثرة (راجع الشكل البياني ٣ والجدول ٥). وسجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نموا قويا في ٢٠٢٤، لا سيما في هيئة المراجعة لعملاء التجزئة والسلف على الرواتب لموظفي القطاع العام، بينما كانت القروض للشركات محدودة.^٦ ورغم هذه الإنجازات، فإن المشكلة الأساسية المتمثلة في اكتناز النقد وانخفاض الثقة في النظام المصرفي ظلت قائمة.

١١- وفي شهر إبريل تم إلغاء اتفاقية مبادلة النفط — وهو نظام معمول به منذ ٢٠٢١ لمقايضة النفط الخام بالمنتجات البترولية المكررة. وبينما ساعد ترتيب المبادلة في القضاء على النقص المزمن في المنتجات النفطية المكررة، فقد خلق أيضا شواغل متعلقة بالحوكمة. وكانت هذه الشواغل، بجانب ازدياد الإنفاق على المنتجات المكررة إلى الضعف، وراء هذا الإلغاء، وهو ما يُفترض أنه يمكن المصرف المركزي من استعادة سيطرته الكاملة على عائدات تصدير النفط.

١٢- ويواجه الاقتصاد الليبي تحديات إضافية نتيجة انتشار الفساد، تتسم بتربطها الشديد مع أوضاع الهشاشة الكلية في ليبيا. ففي عام ٢٠٢٤، سجلت ليبيا ١٣ درجة من ١٠٠ في مؤشر مدركات الفساد.^٧ ولا يزال الفساد منتشرا على نطاق واسع، مع قابلية التأثير بدرجة كبيرة في مجالات الضرائب والجمارك وتجارة الوقود والتعليم والصحة والمشتريات الحكومية، وزيادة دور الأنشطة غير المشروعة ذات الصلة في الهشاشة الكلية. وتتسبب مخاطر إضافية نتيجة مواطن الضعف في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتواصل السلطات اتخاذ الخطوات لمعالجة هذه المشكلات، بما في ذلك عن طريق نشر التقارير السنوية لديوان المحاسبة الليبي، واعتماد الخطة الاستراتيجية الوطنية للرقابة على الأداء ومكافحة الفساد (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، ووضع أدوات لمتابعة تنفيذها بفعالية وفي الوقت المناسب، بما فيها تشكيل لجنة مخصصة بين الأجهزة الحكومية لمكافحة الفساد ونشر تقارير دورية لسير العمل تعدها هيئة الرقابة الإدارية وتعكس آراء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

^٦ المراجعة هي هيكل تمويل إسلامي مضمون بالأصول ينطوي على معاملتين: (١) شراء بنك ما أحد الأصول؛ و(٢) إعادة بيع الأصل على أساس تأجيل السداد للعميل مقابل ربح.

^٧ راجع مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٤ - Transparency.org، مع شرح للمنهجية في: <https://images.transparencycdn.org/images/CPI-2024-Methodology.zip>



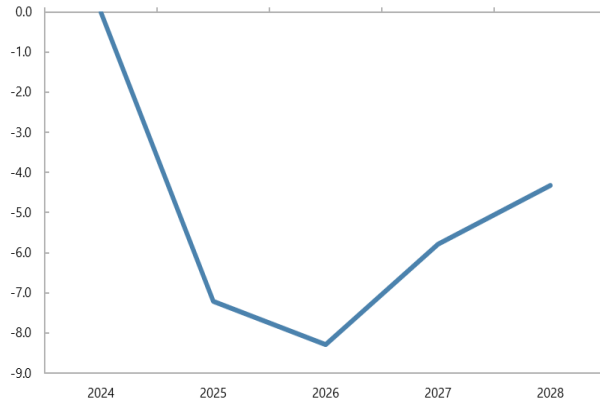
الآفاق والمخاطر

١٣ - لا تزال التطورات في القطاع النفطي تهيمن على الآفاق الاقتصادية. فمن المتوقع انتعاش نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في ٢٠٢٥، مدفوعاً في الأساس بتوسع الإنتاج النفطي، وينخفض معدل النمو بعد ذلك إلى حوالي ٢٪ على المدى المتوسط. ومن المنتظر أن يظل النمو غير الهيدروكربوني بين ٥٪ و ٦٪ على امتداد الأفق الزمني للتنبؤات بدعم من الإنفاق الحكومي المستمر. ومن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري فائضاً محدوداً في ٢٠٢٥ (٧,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) قبل أن يتحول إلى تسجيل عجز محدود على المدى المتوسط، حيث يتوقع بقاء أسعار النفط منخفضة. وتشير التوقعات إلى استمرار العجز في رصيد المالية العامة — وإن كان بمستوى أقل كثيراً مقارنة بعام ٢٠٢٤ — تحت ضغط استمرار الإنفاق الحكومي الضخم.

١٤ - كفة المخاطر تميل نحو التطورات السلبية (المرفق الثاني). تتبع المخاطر على المستوى الداخلي من عدم الاستقرار السياسي، الذي يُحتمل تطوره إلى صراع فعلي مما يؤدي إلى تعطيل إنتاج النفط وصادراته، والحيلولة دون تحقيق التقدم في الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة بشدة. ويتعرض الاقتصاد الليبي لمخاطر التطورات السلبية العالمية من خلال اعتماده الشديد على صادرات النفط وارتفاع فاتورة الاستيراد. فمن شأن تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي أن يؤدي إلى حدوث انخفاض في أسعار النفط، مما يؤثر سلباً على الحسابين المالي والخارجي ويفرض ضغطاً خافضاً على الاحتياطيات الدولية. وقد يتسبب تصاعد التدابير التجارية، وطول أمد عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، وازدياد حدة الصراعات الإقليمية، وتعمق التشرذم الجغرافي-الاقتصادي في حدوث اضطرابات في سلاسل الإمداد، وفرض ضغوط رافعة لأسعار الواردات الليبية، وتدهور المركز الخارجي ومركز المالية العامة في ليبيا. وللاطلاع على مناقشة حول سيناريو للتطورات المعاكسة راجع الإطار ١.

الإطار ١: معايير السياسة في إطار سيناريو التطورات المعاكسة في ليبيا

سيناريو التطورات المعاكسة في ليبيا: التأثير على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (الانحراف % عن مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في السيناريو الأساسي)



المصادر: آفاق الاقتصاد العالمي وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

في خضم تكثف أجواء عدم اليقين ومخاطر التطورات السلبية على النمو العالمي، تواجه ليبيا تحديات جسيمة. مع الإقرار بالمستوى المرتفع لأجواء عدم اليقين السائدة، وضع عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الإطار ١-١: السيناريو ألف) سيناريو لاحتمالات تحقق التطورات السلبية يشمل صدمات إضافية على مستوى السياسات التجارية والمالية العامة والهيكلية وغيرها من الصدمات المحتملة^١. وفي ظل المستوى المحدود لتجارة ليبيا المباشرة مع الولايات المتحدة وخضوع قطاعها الخارجي لهيمنة صادرات الهيدروكربونات التي لا تخضع للرسم الجمركية، فإن ليبيا تتمتع بحماية نسبية. ونتيجة لذلك، فإن ليبيا قد تتأثر بشكل رئيسي بضعف النشاط الاقتصادي العالمي وما يصاحبه من انخفاض أسعار النفط^٢.

ومن شأن انخفاض أسعار النفط أن يقلص الإيرادات، مما يؤدي إلى تراجع الإنفاق من المالية العامة وتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي. وفي ظل

سيناريو التطورات المعاكسة في ليبيا: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٤-٢٠٢٨

٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	
(، % على أساس سنوي مقارن، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
٣.٣	٤.٤	٣.٢	٧.٧	١.٩	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢.٣	٢.٣	٢.٣	٢.٣	٢.٣	تضخم أسعار المستهلك (نهاية الفترة)
٢.٩-	٣.٣-	٣.٥-	٥.٣-	٢٥.١-	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
(الانحراف عن السيناريو الأساسي بالنقاط المئوية)					
١.٦	٢.٨	١.٢-	٨.٤-	٠.٠	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	تضخم أسعار المستهلك (نهاية الفترة)
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

الموقف المالي الميسر بالفعل، يوصي الخبراء بالحفاظ على رصيد المالية العامة الكلي عند مستوى السيناريو الأساسي (وبعبارة أخرى، خفض الإنفاق تماشياً مع انخفاض الإيرادات). ومن شأن خفض الإنفاق من المالية العامة أن يخفض النمو غير الهيدروكربوني، وعندئذ قد ينخفض مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في ليبيا في ٢٠٢٦ بنسبة قدرها ٨٪ تقريباً مقارنة بالسيناريو الأساسي الذي وضعه الخبراء. ومن

شأن خفض الإنفاق أيضاً أن يساعد على التصدي لأي ضغوط على سعر الصرف. ونظراً لأن أسعار معظم السلع والخدمات مدعومة أو محددة إدارياً، فإن التأثير على معدل التضخم الرسمي سيكون محدوداً.

^{١/} الأثر المجمع لهذه الصدمات هو حدوث انخفاض في إجمالي الناتج المحلي العالمي مقارنة بمتنبؤ السيناريو الأساسي.

^{٢/} يفترض هذا السيناريو حدوث انخفاض في سعر النفط الذي تحصل ليبيا عليه بنسبة تتراوح بين ٨٪ و ١٤٪، مع عدم تأثر حجم الإنتاج.

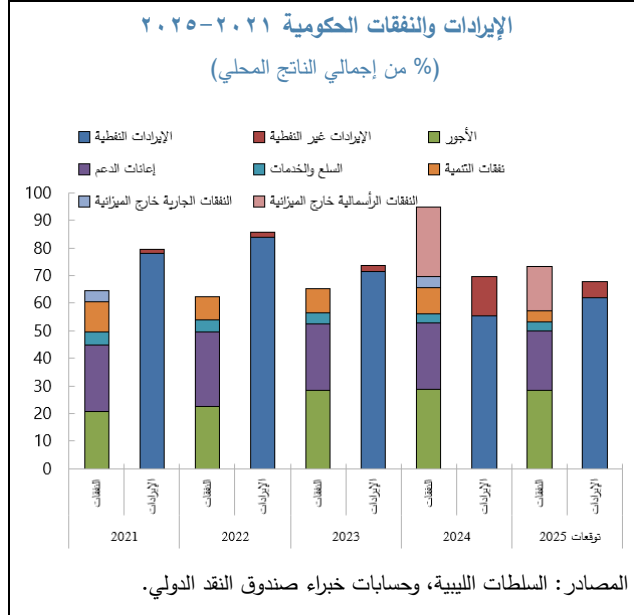
مناقشات حول السياسات

ركزت المناقشات على التحديات الماثلة أمام ليبيا على مستوى سياسة المالية العامة والسياسة النقدية وسوق العمل والحوكمة، مع التأكيد على التدابير التي يمكن تنفيذها في البيئة الحالية.

ألف: إصلاحات المالية العامة

١٥ - ليبيا تواجه تحديا فريدا على مستوى المالية العامة. لا يزال عدم الاستقرار السياسي والتشردم المؤسسي يحولان دون اعتماد ميزانية وطنية موحدة، وهو ما يتسبب في اعتماد الحكومة على ترتيبات مالية مؤقتة لإدارة الإنفاق العام. وفي هذا السياق، يحدد المصرف المركزي - بدون صلاحية رسمية - اعتمادات النفقات بحكم الواقع عن طريق الحد من استخدام النقد الأجنبي. وبينما يسعى مصرف ليبيا المركزي جاهدا لحماية احتياطات النقد الأجنبي فإنه يتعرض لضغوط مستمرة لزيادة تخصيص اعتمادات الميزانية. وإذ تدرك السلطات أن وتيرة الإنفاق الحكومي في الوقت الحالي لا يمكن الاستمرار في تحملها فإنها تنتظر في اتخاذ تدابير لتعزيز الانضباط المالي.

١٦ - لا يزال الاتفاق على ميزانية حكومية موحدة من الأولويات. ينبغي أن تسعى السلطات جاهدة للاتفاق على ميزانية موحدة للدولة تتبع عملية تتسم بجودة التصميم والشفافية في الإعداد والموافقة والتنفيذ. وسوف يساعد هذا الأمر على تحديد بنود الإنفاق ذات الأولوية وتعزيز مصداقية المالية العامة. وبالتوازي مع هذه الجهود وبالبناء على المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة، يُحبذ أن تمضي السلطات قدما باتخاذ تدابير سهلة التنفيذ لتعزيز شفافية المالية العامة، مثل إعداد حسابات المالية العامة النهائية المدققة وتقارير الإيرادات النفطية السنوية ونشرها إلكترونيا على شبكة الإنترنت.

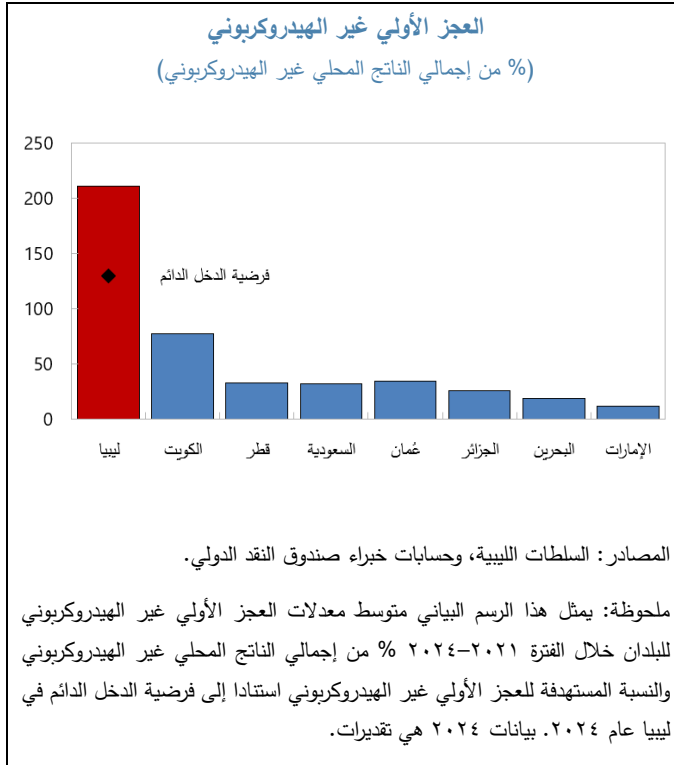


١٧ - وفي غياب الميزانية، ينبغي للسلطات مقاومة ضغوط زيادة الإنفاق الجاري. من المتوقع أن يؤدي استئناف الإنتاج النفطي إلى زيادة الإيرادات النفطية بقرابة ٢٠٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنة بمستويات عام ٢٠٢٤، مما سيؤدي على الأرجح إلى ضغوط لإنفاق العائدات الإضافية. وينبغي أن تتجنب السلطات أي زيادات جديدة في الإنفاق، لا سيما على الرواتب والدعم، لكي تتمكن من فصل النفقات عن الإيرادات النفطية المتقلبة. وبينما يمكن تحقيق بعض الوفورات في المالية العامة من خلال ما تم إعلانه مؤخرا من العزم على تقليص البعثات الدبلوماسية، وكبح الإنفاق على الفعاليات الرسمية، وترشيد المنح الدراسية في الخارج الممولة من الدولة، فإن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات أكثر حسما للحفاظ على موارد الدولة.

١٨ - ولا غنى عن بناء القدرات من أجل إدارة مالية عامة أكثر فعالية. رغم أن الاضطلاع بإصلاحات كبيرة على مستوى الإدارة المالية العامة قد يكون محفوفًا بالتحديات في غياب وحدة سياسية، فلا يزال بإمكان السلطات تنفيذ تدابير من شأنها تعميق

فهم وضع المالية العامة الحالي ووضع الأساس لفعالية تنفيذ عملية إعداد الميزانية بمجرد الاتفاق على الميزانية الموحدة. ويمكن تعزيز وحدة الاقتصاد الكلي في وزارة المالية بالتأكد من تحقيق مستوى الملاك الوظيفي المناسب وتعزيز الخبرات المالية الكلية فيها، بما في ذلك من خلال برامج التدريب المتخصصة والمساعدة الفنية.^٨

١٩ - وثمة حاجة لبذل جهود حثيثة على المدى المتوسط للحفاظ على استدامة الأوضاع المالية العامة وتحقيق العدالة بين الأجيال. فالعجز الأولي غير الهيدروكربوني في ليبيا أعلى كثيرا مقارنة بالبلدان الأخرى المصدرة للبترول في منطقة الشرق



الأوسط وشمال إفريقيا.^٩ ويعكس هذا الوضع وجود تفاوت كبير بين إيرادات الحكومة المحدودة من القطاع غير النفطي واعتمادات مصروفاتها الضخمة. وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن الحفاظ على ثروة الحكومة عبر الأجيال يقتضي من السلطات استهداف حد أقصى للعجز الأولي غير الهيدروكربوني قدره ١٥ مليار دولار أمريكي، وهو أقل كثيرا من العجز المسجل في ٢٠٢٤ البالغ ٣٩ مليار دولار أمريكي.^{١٠} ورغم أن التحول إلى مستوى عجز يحافظ على الثروة ينبغي أن يكون بالتدريج وعلى نحو منتظم بغية الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية، فإن الضرورة تقتضي اتخاذ إجراءات مبكرة.

٢٠ - ومن المفترض أن تستلزم الجهود المالية متوسطة الأجل مزيجا من ترشيد الإنفاق الجاري وتعبئة الموارد غير النفطية، مع الحفاظ على النفقات الرأسمالية عند مستوى يشجع التنويع الاقتصادي.

- **الأجور:** في ٢٠٢٤، بلغت فاتورة أجور القطاع العام ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي (٥٠٪ من الإنفاق الجاري)، مما يجعلها من أعلى فواتير أجور القطاع العام في العالم. ومع الإقرار بدور التوظيف في القطاع العام في العقد الاجتماعي في ليبيا، فقد أوصى خبراء الصندوق بإجراء مراجعة شاملة لتمهيد الطريق — على المدى المتوسط — لإجراء إصلاح

^٨ يشكل الانخراط في جهود تنمية القدرات مؤخرا مع إدارة شؤون المالية العامة ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط التابعين لصندوق النقد الدولي خطوة على الطريق الصحيح ينبغي الاستفادة منها لتمكين وحدة الاقتصاد الكلي وتوسيع قدراتها لإنتاج التحليلات المالية والاقتصادية ووضع إطار للمالية العامة متوسط الأجل.

^٩ يتساوى العجز الأولي غير الهيدروكربوني في ليبيا مع العجز الكلي غير الهيدروكربوني حيث لا تتحمل الحكومة حاليا مدفوعات العائد.

^{١٠} يستخدم هذا المنهج فرضية الدخل الدائم التي تهدف إلى المحافظة على ثروة الحكومة بالقيمة الحقيقية للغرد. ويتم تقدير فرضية الدخل الدائم في ليبيا على أساس الافتراضات التالية: (١) استمرار إنتاج النفط وصادراته حتى عام ٢١٠٠ ولكن مع تراجع بمعدل ١٪ سنويا بدءا من عام ٢٠٥٠؛ و(٢) استمرار أسعار النفط وفق افتراضات عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٣٠ وتراجعها بنسبة قدرها ٠,٥٪ بعد ذلك؛ و(٣) استمرار معدل العائد الحقيقي على الأصول المالية بنسبة ٥٪؛ و(٤) تحقيق نمو سكاني بنسبة ١,١٪. ويمكن إدخال زيادة سنوية على العجز الأولي غير الهيدروكربوني المتسق مع فرضية الدخل الدائم لعام ٢٠٢٤ وقدره ١٥ مليار دولار أمريكي على نحو يتماشى مع التضخم ليظل ثابتا بالقيمة الحقيقية.

يهدف إلى (١) ضمان توصيل الخدمات العامة المنشودة على نحو يكفل فعالية التكاليف والاستدامة المالية، و(٢) تشجيع التوظيف في القطاع الخاص.

- **دعم الطاقة:** يشكل دعم الطاقة ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (٤٣٪ من الإنفاق الجاري). ويتسبب العبء المستمر على ميزانية الدولة في تحويل الموارد بعيداً عن بنود الإنفاق الأكثر إنتاجية ويؤدي إلى الاعتماد المفرط على الطاقة الرخيصة واتساع نطاق التهريب. ومع الزيادة الكبيرة في نفقات الوقود والكهرباء على مدار السنوات الثلاث الماضية، ينبغي أن يصبح إصلاح دعم الطاقة من الأولويات. فمن خلال إصلاح نظام الدعم وإعادة توزيع الوفورات على نحو موجه بدقة أكبر للمستحقين يمكن أن تضمن السلطات عدالة توزيع الثروة النفطية والقيام بالاستثمارات المطلوبة بشدة في رأس المال البشري والمادي (راجع تقرير القضايا المختارة).
- **النفقات الرأسمالية:** ينبغي تخصيص موارد إضافية للنفقات الرأسمالية غير النفطية، مع تعزيز إدارة الاستثمار العام، بسبل منها التأكد من توفر الضمانات الوقائية الضرورية، مثل إشراف الهيئة التشريعية وعمليات المشتريات الحكومية التنافسية، لضمان السلامة والفعالية في استخدام اعتمادات الميزانية. ويمكن لإعادة تخصيص الوفورات المحتمل تحقيقها من إصلاحات الدعم والأجور أن تكون طريقة مناسبة لزيادة اعتمادات النفقات الرأسمالية.
- **الإيرادات غير النفطية:** باستثناء الضريبة على معاملات النقد الأجنبي، نجد أن نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي في ليبيا منخفضة (١٪ في الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤). وينبع الجانب الأكبر من هذه الإيرادات من الضرائب على الدخل والأرباح، مع نسبة ضئيلة من الرسوم الجمركية ولا شيء من ضرائب السلع والخدمات. وهذا يعني أن هناك إمكانات ضريبية غير مستغلة. ويحبذ أن تبدأ السلطات بإجراء مراجعة شاملة للنظام الضريبي، وصندوق النقد الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة الفنية التي تركز على تحديث مصلحتي الضرائب والجمارك في ليبيا وعلى تصميم السياسة الضريبية.

باء: إطار السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف

٢١- ليبيا بحاجة إلى إطار فعال للسياسة النقدية المحلية بما في ذلك تحديد سعر عائد السياسة النقدية ليكون مرجعاً للبنوك التقليدية والإسلامية على السواء.^{١١} فمثل هذا الإطار سيتيح لمصرف ليبيا المركزي الاستجابة للأوضاع الاقتصادية الكلية المتغيرة، ومقاومة ضغوط خفض قيمة العملة، وتوفير مقياس مرجعي للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى عند تسعير الائتمان.^{١٢} وبدون إطار السياسة النقدية الفعال ومع عدم السيطرة بالقدر المناسب على مصروفات المالية العامة سوف يتعرض الدينار الليبي على الأرجح لضغوط مستمرة لخفض سعره.

^{١١} مصرف ليبيا المركزي سيكون بحاجة للمساعدة الفنية لضبط سعر العائد الأساسي المناسب لحماية نظام ربط العملة، أو دفع الفوائد على احتياطات البنوك، أو فرض الفوائد على البنوك.

^{١٢} نظراً لأن قانون عام ٢٠١٣ الذي يحظر فرض الفائدة قد تم إلغاؤه فعلياً في شرق ليبيا وليس في غربها، فإن هناك حاجة لإصلاح الإطار التنظيمي الذي ينظم أعمال التمويل الإسلامي لتيسير إصدار الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (راجع التقرير القطري رقم 23/202 الصادر عن صندوق النقد الدولي).

٢٢- في غياب التوافق السياسي حول الحد من مصروفات المالية العامة، ينبغي للسلطات إلغاء ضريبة النقد الأجنبي وغيرها من قيود الصرف الأجنبي تدريجياً وتوحيد سعر الصرف. فهذا الترتيب الحالي — الذي يمثل محاولة السلطات للحد من استخدام النقد الأجنبي ويقترن بفرض ضريبة على الصرف الأجنبي — يخلق تشوهات ويجبر الوكلاء الاقتصاديين على اللجوء إلى السوق الموازية. ولا تزال السيطرة على مصروفات المالية العامة هي استجابة السياسات المفضلة بما يتوافق مع إطار الاقتصاد الكلي في ليبيا (راجع التقرير القطري رقم 24/206 الصادر عن صندوق النقد الدولي). ومع ذلك، نظراً للتشرذم المؤسسي في ليبيا، فقد لا تكون معالجة ضغوط الإنفاق ممكنة في الأجل القصير. وبالتالي، ينبغي للسلطات إلغاء ضريبة النقد الأجنبي وغيرها من قيود الصرف الأجنبي تدريجياً، وتوحيد سعر الصرف، وإزالة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق الموازية، ومن ثم تستوفي أيضاً التزامات ليبيا بموجب المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

جيم: القطاع المصرفي

٢٣- يتعين على السلطات تشجيع الثقة العامة في القطاع المصرفي. فقد أدى عدم الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات إلى انخفاض الثقة في البنوك وخلق نقص في السيولة نتيجة اكتناز العملات الورقية المستمر. وكان مصرف ليبيا المركزي في السابق متردداً في تلبية الطلب الزائد على النقد لكي يكبح التدفقات الخارجة إلى السوق الموازية. ولكن إدارة المصرف المركزي الجديدة قررت معالجة هذا النقص وضخت عملات ورقية جديدة بفئات منخفضة بلغت قيمتها ١٥ مليار دينار ليبي (٧٪ من إجمالي الناتج المحلي). ورغم أن هذا يمثل خطوة جديرة بالترحيب، فإنه لا يوفر حلاً للمشكلة الأساسية المتمثلة في اكتناز النقد. وقد بذل مصرف ليبيا المركزي جهداً كبيراً لتشجيع المدفوعات الإلكترونية، وسجلت المعاملات اللانقدية نمواً كبيراً على مدار العام الماضي. ومن شأن تحسين مستويات الشفافية والمساءلة والثقافة المالية أن يساعد في استعادة الثقة وتعزيز دور القطاع المالي في الاقتصاد.

٢٤- ويتعين على مصرف ليبيا المركزي تشجيع إنشاء أدوات مالية لتعبئة الودائع والحد من اكتناز النقد. فعدم وجود برامج ادخار جذابة وارتفاع مستوى اللارسمية في القطاع الخاص يفسران عزوف الجمهور عن إيداع الأموال في الجهاز المصرفي. ومنذ التحول إلى التمويل الإسلامي ظلت البنوك تعمل أساساً بالعمولات المستمدة من توفير النقد الأجنبي. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى إنشاء أدوات السياسة النقدية الملائمة التي سبق مناقشتها أعلاه، ينبغي أن يقوم مصرف ليبيا المركزي بتوجيه البنوك لاستحداث برامج ادخار تجتذب فائض السيولة والتخلص من معوقات تقديم الائتمان للقطاع الخاص.

٢٥- وينبغي أن تعمل السلطات على تقوية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدعم استقرار علاقات المراسلة المصرفية والاستقرار الاقتصادي بصورة أعم. وينبغي أن يكون الإطار القانوني متسقاً مع المعايير الدولية، وينبغي تعميق فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما ينبغي مراعاة التنسيق السليم والتركيز على المخاطر في تدابير تخفيف الآثار. ومن شأن رقابة مصرف ليبيا المركزي الفعالة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن تنهض بمستوى تنفيذ البنوك للتدابير الوقائية وتعالج الشواغل المتعلقة بالبنوك المراسلة.

دال: الإصلاحات الهيكلية والحوكمة

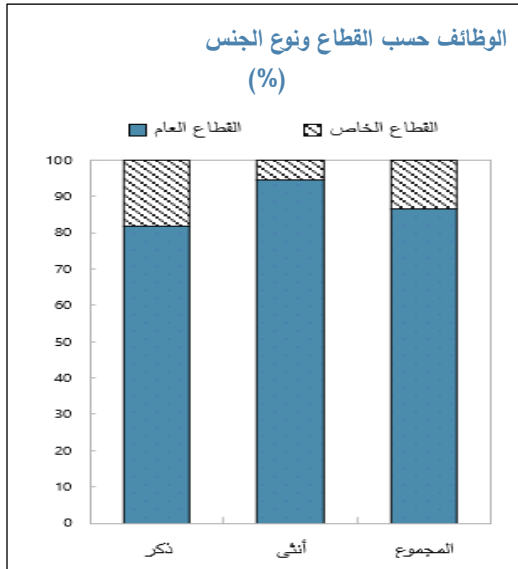
٢٦- لتشجيع التنوع الاقتصادي في ليبيا، ثمة حاجة بالغة لمعالجة التحديات التي تواجه القطاع الخاص. ومن هذه التحديات ارتفاع مستوى اللارسمية، وعدم وجود إطار تنظيمي للأعمال، وضيق فرص الحصول على الخدمات المالية والنقد

الأجنبي^{١٣}. وينبغي أن تباشر السلطات بإجراء إصلاحات اقتصادية شاملة تركز على إعداد الأطر التنظيمية، وزيادة فرص الحصول على التمويل، وتحسين الوضع الأمني. ومن شأن خلق بيئة مواتية لأنشطة القطاع الخاص يمكن أن تستفيد ليبيا من إمكاناتها الاقتصادية الوفيرة التي تتجاوز حدود قطاع الهيدروكربونات، بما في ذلك الزراعة ومصايد الأسماك والصناعة التحويلية والسياحة. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن بعض الإصلاحات الهيكلية العميقة التي يدعمها هذا التقرير سوف تتطلب عودة الأوضاع السياسية إلى طبيعتها والتخطيط على المدى الأطول.

٢٧- **ثغرات البيانات لا تزال قائمة، وسوف يواصل صندوق النقد الدولي تقديم الدعم في مجال تنمية القدرات.** فالثغرات الكبيرة في البيانات تؤثر على قدرة خبراء الصندوق على إجراء التحليلات وتقديم المشورة بشأن السياسات. وسوف يعمل الخبراء مع السلطات لتلبية احتياجات تنمية القدرات الأكثر إلحاحا، بما في ذلك في مجالات الحسابات القومية والقطاع الخارجي.

٢٨- **إصلاحات سوق العمل ضرورية.** فمن أهم التحديات في هذا الشأن هيمنة القطاع العام، والاعتماد على العمالة الأجنبية، وعدم توافق المهارات مع متطلبات سوق العمل بدرجة كبيرة، والتفاوت بين الجنسين، وعدم الاستقرار السياسي (راجع الإطار ٢). وعلى المدى القصير، يمكن أن تكون الخطوة الأولى هي الحد من التوسع في التوظيف بالقطاع العام. وعلى المدى المتوسط، نجد أن تشجيع الاستثمار في صناعات خارج نطاق النفط والغاز سوف يستوعب العمالة الزائدة. ومن شأن معالجة عدم توافق المهارات مع متطلبات سوق العمل والفجوات التعليمية من خلال النهوض بجودة التعليم والتدريب المهني أن تساعد في توافق المهارات المعروضة مع المطلوبة في سوق العمل وتخفيض البطالة. وبإمكان وضع إطار للعمالة الأجنبية أن يضمن الحماية للعمالة المهاجرة التي تقوم بدور بالغ الأهمية في القطاعات المختلفة. والخطوات المقطوعة بالفعل في هذا الشأن جديرة بالترحيب، وإن كان يتعين بذل المزيد من الجهد.^{١٤}

الإطار ٢: سوق العمل في ليبيا



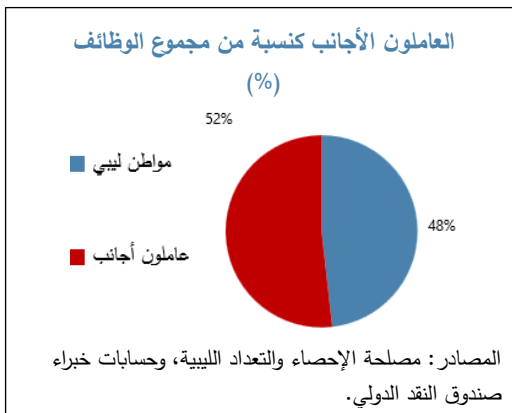
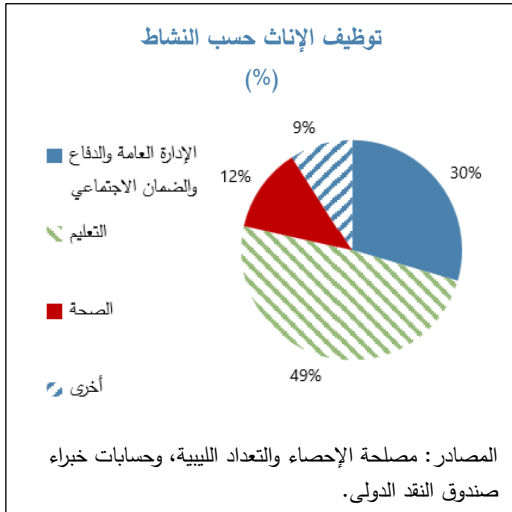
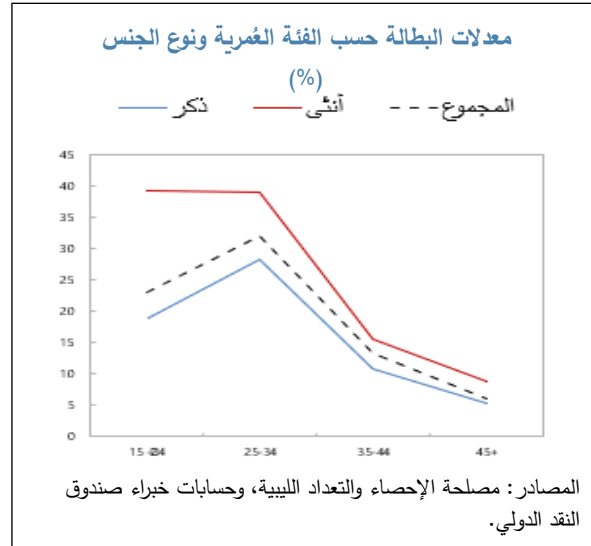
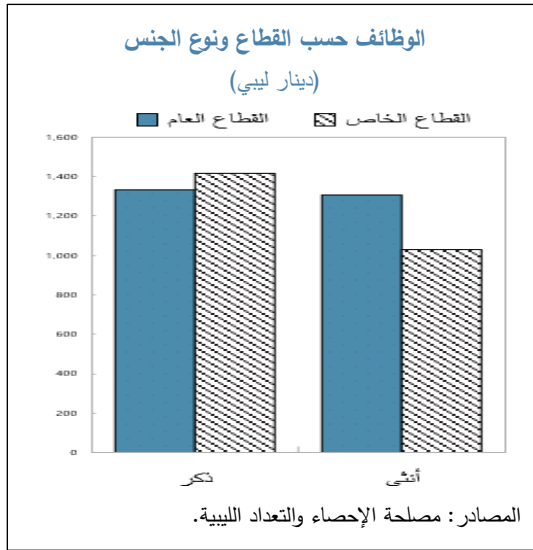
ظل الاقتصاد الليبي معتمدا على التوظيف في القطاع العام لسنوات طويلة. فهناك نسبة قوامها ٨٦٪ من العمالة الرسمية تعمل في القطاع العام وتصل هذه النسبة إلى ٩٥٪ بالنسبة للنساء. ولا تزال أجور القطاع العام المرتفعة والمنافع السخية إلى جانب التوسع في التوظيف بالقطاع العام تشكل قيدا على قدرة القطاع الخاص على جذب العمالة الماهرة بأجور تنافسية.

العمل في القطاع الخاص ليس هو الخيار المفضل في نظر معظم الليبيين. فالشباب على وجه الخصوص يميلون غالبا للانتظار لحين الحصول على وظائف حكومية توفر لهم الاستقرار وساعات عمل مواتية، بدلا من البحث عن العمل في القطاع الخاص. وإضافة إلى ذلك، نجد أن ارتفاع مستوى اللارسمية في القطاع الخاص يحد من جاذبيته كمكان للعمل. وتتفاقم هذه المشكلة أكثر بسبب عدم توافق المهارات مع متطلبات سوق العمل.

^{١٣} أدت الإجراءات المعقدة في الحصول على النقد الأجنبي من خلال القنوات الرسمية إلى لجوء معظم الشركات إلى السوق الموازية.

^{١٤} أنشأت السلطات منصة إلكترونية على شبكة الإنترنت لتسجيل العمالة الأجنبية. وتهدف هذه العملية الجديدة إلى تقنين أوضاع العمال الأجانب الذين يشترط حاليا أن تكون لديهم عقود عمل رسمية وما يلزم من شهادات صحية.

الإطار ٢: سوق العمل في ليبيا (تتمة)



ونتيجة لذلك، تضطر الشركات الخاصة إلى الاعتماد على العمالة المهاجرة، الأرخص والأكثر مرونة. وبينما لا توجد إحصاءات رسمية للعمالة الأجنبية في ليبيا فإن عددها يُقدر بين مليونين وثلاثة ملايين عامل، وهو عدد مماثل لحجم قوة العمل الرسمية. وتوفر العمالة المهاجرة المهارات اللازمة للسوق (لا سيما في قطاعات البناء)، لكنها محفوفة بالشواغل المتعلقة بالحقوق القانونية وظروف العمل.

ولا تزال نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل منخفضة في القطاع الخاص. فعلى الرغم من ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي للمرأة في ليبيا، فإنه لا يُترجم حتى الآن في هيئة ارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل. ويتركز توظيف المرأة أساساً في قطاع التعليم، نظراً لأنها لا تزال تواجه حواجز أمام تمكينها اقتصادياً. وفي القطاع الخاص، تكاد تكون مشاركة المرأة منعدمة مما يرجع أساساً للأعراف الاجتماعية والثقافية، والتمييز، وظروف العمل غير المواتية بنفس الدرجة عند مقارنتها بالقطاع العام. والمرأة غير ممثلة كما ينبغي في المناصب القيادية العامة وعملية صنع القرار. وفي هذا الخصوص، ينبغي إعطاء أولوية لخلق سوق عمل أكثر احتواءً في ليبيا تسمح بتكافؤ الفرص للمرأة. وينبغي توجيه مزيد من الجهود نحو تعزيز مهارات المرأة لتمكينها من المشاركة بفعالية أكبر في سوق العمل.

٢٩- لا تزال قابلية التعرض للفساد مرتفعة عبر وظائف الدولة الرئيسية، بحيث تؤثر بصفة خاصة على حوكمة المالية العامة، وسيادة القانون، والإشراف على القطاع المالي، وجهود مكافحة غسل الأموال. وتشكل المكاتب الضريبية والجمركية والمؤسسات المملوكة للدولة مصادر شائعة لتسرب الموارد. ويتسبب ضعف الشفافية في المالية العامة وقابلية تأثر القطاع المصرفي في تيسير أوضاع الفساد وإعاقة فرص الوصول للانتماء. وعلاوة على ذلك، نجد أن الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في ليبيا مشوب بثغرات كبيرة تضعف فعالية رصد سلوكيات الفساد ومعاينة مرتكبيها. وتفتقر ليبيا لتشريع بشأن الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات، كما أن نظام الكشف عن الأصول ضعيف ويفتقر لكفاءة الإنفاذ. وتراجع سيادة القانون من جراء انعدام الاستقرار ونفوذ الأطراف غير الدول، مما يؤثر سلباً على إنفاذ العقود وحقوق الملكية.^{١٥}

٣٠- ويشكل تخفيف آثار التعرض للفساد وضعف الحوكمة عاملاً بالغ الأهمية للآفاق الاقتصادية للبلاد. وتتضمن الإصلاحات الرئيسية إنشاء بوابة رقمية مركزية لعطاءات المشتريات الحكومية، وينبغي أن تتسم هذه البوابة بالتنافسية والشفافية، مع نشر معلومات ملكية الانتفاع بشأن من يرسو عليهم العطاءات، وتحسين الضوابط الداخلية في مصلحتي الضرائب والجمارك. ومن الضروري الالتزام بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وإصلاح نظام الحوكمة في المؤسسة الوطنية للنفط وشركاتها التابعة. ومن شأن تعزيز استقلالية وصلاحيات أجهزة مكافحة الفساد وضمان استقلالية القضاء أن يعزز الفعالية المؤسسية وسيادة القانون (المرفق السادس).

٣١- إصلاح إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سيقضي بذل الجهود للتخفيف من التحديات التي تفرضها البيئة السياسية والفساد. فالإطار القانوني لا يزال غير مواكب للعصر، نظراً لأن الانقسام السياسي يحول دون تعديل التشريع الرئيسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع نقص القدرات والتنسيق بين السلطات المعنية، لا يوجد فهم كاف لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يحول دون وضع وتنفيذ تدابير تركز على المخاطر. وتتسبب مواطن ضعف رقابة مصرف ليبيا المركزي في تفاقم مستوى امتثال البنوك لقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتؤثر سلباً على علاقات المراسلة المصرفية. ومن شأن تقوية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن تدعم الجهود الرامية إلى تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد.

آراء السلطات

٣٢- اتفقت السلطات بوجه عام مع تقييم خبراء الصندوق بشأن الوضع الاقتصادي الكلي في ليبيا. واتفقت على أن التطورات في القطاع النفطي لا تزال تهيمن على الآفاق الاقتصادية. وتتضمن المخاطر الأساسية عدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات المحتملة في إنتاج النفط وصادراته، وتراجع أسعار النفط مما قد يؤدي إلى تفاقم اختلالات مركز المالية العامة والمركز الخارجي.

٣٣- وأعربت السلطات عن قلقها إزاء الطفرة الأخيرة في الإنفاق العام. فالإنفاق غير المكبوح في الشرق والغرب، مقترنا بإيرادات النفط المنخفضة، يؤدي إلى تدفقات الاحتياطيات الدولية إلى الخارج، بلغت ٦ مليارات دولار أمريكي في ٢٠٢٤ و ٥ مليارات دولار أمريكي أخرى في الربع الأول من ٢٠٢٥. ولتجنب نزوب الاحتياطيات، قامت السلطات بتخفيض قيمة الدينار

^{١٥} في ظل التحديات الأمنية، تم تعطيل العمل بالتسجيل العقاري في عام ٢٠١١.

الليبي. وأقرت السلطات بالمخاطر الناجمة عن الحلقة المفرغة من فرط الإنفاق وخفض قيمة العملة وأكدت ضرورة وضع الإنفاق العام قيد السيطرة. ويتعين بذل الجهود على مستوى المالية العامة لتحقيق الاستدامة والحفاظ على قيمة الدينار.

٣٤- وفي هذا المنعطف، تعزم السلطات الإبقاء على ضريبة النقد الأجنبي والقواعد التنظيمية للحصول على العملة الأجنبية. وبينما اتفقت السلطات مع وجهة النظر بأن هذه الضريبة تشويهية وينبغي إلغاؤها، فقد رأت أنها ضرورية في الأجل القصير بغية الحد من الضغط على احتياطات النقد الأجنبي. وأعربت عن رأيها بأن القواعد المنظمة للنقد الأجنبي ضرورية لكبح غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والتهريب.

٣٥- إصلاح منظومة دعم الوقود على جدول الأعمال. أكدت السلطات الحاجة إلى إصلاح نظام الدعم الراهن وإعادة توزيع الوفورات الناتجة عنه. وفي محاولة للحد من التهريب، ألغت السلطات العمل بترتيب مبادلة الوقود. وأعربت السلطات عن تقديرها للتحليل والتوصيات الواردة في تقرير القضايا المختارة.

٣٦- ترى السلطات أن إصلاحات القطاع المصرفي تحرز تقدما جيدا. فقد استحدث مصرف ليبيا المركزي عددا من الإصلاحات الرئيسية خلال العام الماضي لمعالجة قضايا العملة المزورة، ونقص السيولة، وكفاية رأس المال، والشمول المالي. وتمتتع البنوك حاليا بمستوى جيد من الرسملة وتتوسع أنظمة المدفوعات الإلكترونية، وتمت تسوية مشكلة نقص السيولة. ومع ذلك، لا تزال هناك صعوبات كامنة، بما في ذلك القانون المصرفي الذي أصبح قديما، وتحديات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونقص أدوات السياسة النقدية، وعدم وجود إطار للتمويل الإسلامي.

٣٧- تدرك السلطات التأثير العميق للفساد على ليبيا وما تواجهه البلاد من تحديات الحوكمة الكبيرة. ورحبت بالمناقشات الصريحة التي دارت حول الحوكمة أثناء دورة مشاورات المادة الرابعة. وتدرك السلطات تماما مواطن ضعف الحوكمة وتهدف إلى معالجتها في حدود إمكانياتها الحالية.

٣٨- ثمة حاجة إلى رؤية اقتصادية في ليبيا. أشارت السلطات إلى أن الانقسام السياسي والمؤسسي في الوقت الراهن يؤدي إلى سياسات وقرارات متضاربة، وهو ما يجعل تنفيذ الإصلاحات الطموحة أشبه بالمستحيل. وانتقدت على أن ليبيا بحاجة إلى رؤية موحدة تعالج القضايا الجوهرية المتمثلة في الإنفاق من المالية العامة، والتوظيف، ونمو القطاع الخاص، والحوكمة، والاستدامة على المدى الطويل، مع ضمان التوزيع العادل للموارد.

تقييم خبراء الصندوق

٣٩- يبدو أن النشاط الاقتصادي وحساب المالية العامة والحساب الخارجي ستظل كلها معتمدة بشدة على التطورات في القطاع النفطي ومعرضة لمخاطر التطورات السلبية. ففي أعقاب انتعاش الإنتاج النفطي من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي معدلا ثنائي الرقم في ٢٠٢٥، ليتراجع بعد ذلك على المدى المتوسط. ورغم الزيادة المتوقعة في صادرات النفط، فمن المنتظر أن يستمر رصيد الحساب الجاري ورصيد المالية العامة في تسجيل عجز على مدار الجانب الأكبر من الأفق الزمني للتنبؤات، متأثرا سلبا بالتراجع المتوقع في أسعار النفط والإنفاق الكبير من المالية العامة. وتخضع آفاق الاقتصاد لمخاطر التطورات المعاكسة، بما في ذلك زيادة حدة التوترات السياسية الداخلية، التي قد تؤدي إلى تعطيل إنتاج النفط وصادراته، والتطورات الاقتصادية والجغرافية-السياسية العالمية المعاكسة، التي يمكن أن تفرض ضغطا خافضا إضافيا على أسعار النفط. ولتخفيف

حدة هذه المخاطر، فإن تسريع عجلة الإصلاحات الرامية إلى كبح الإنفاق من المالية العامة وتنويع مصادر الاقتصاد بعيدا عن النفط سيكون عاملا بالغ الأهمية.

٤٠- وسوف تشكل السيطرة على النفقات عاملا أساسيا في ضمان الاستدامة وتحقيق العدالة بين الأجيال. وينبغي أن تحرص السلطات على المثابرة في بذل الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الميزانية الموحدة التي تحدد أولويات الإنفاق وتعزز الشفافية والمصادقية في عمليات الحكومة المالية. ولحين التوصل لمثل هذا الاتفاق، ينبغي مقاومة ضغوط زيادة الإنفاق على الرواتب والدعم. وعلى المدى المتوسط، سوف يتعين إجراء تعديلات كبيرة لوضع مركز المالية العامة على مسار مستدام والحفاظ على مبدأ تحقيق العدالة بين الأجيال. وينبغي توخي الدقة في تصميم تلك التعديلات من أجل ترشيد الإنفاق الجاري، لا سيما على الأجور ودعم الطاقة، وتعبئة الإيرادات غير النفطية، مع إبقاء النفقات الرأسمالية عند مستويات تدعم التنويع الاقتصادي.

٤١- وسوف يكون من الضروري إعداد إطار جيد التصميم للسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف للمساعدة في معالجة الدورات الاقتصادية وتخفيف آثار الضغوط الناجمة عن انخفاض قيمة العملة. فمن شأن استحداث سعر عائد أساسي محدد بدقة أن يعزز قدرات مصرف ليبيا المركزي في ضمان سلاسة الدورة الاقتصادية وتخفيف الضغوط على الدينار، ووضع مقياس مرجعي لتسعير الائتمان المقدم من البنوك التقليدية والإسلامية على السواء. ومن شأن الإلغاء التدريجي لضريبة النقد الأجنبي إلى جانب القيود الأخرى على الصرف الأجنبي بما يتماشى مع التزامات ليبيا بموجب المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق أن يحد من التشوهات، ويقلل احتياج الوكلاء الاقتصاديين للجوء إلى السوق الموازية، ويساعد على توحيد سعر الصرف.

٤٢- وثمة حاجة لإجراء الإصلاحات لتعزيز مساهمة القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي. فلا تزال معوقات اضطلاع البنوك بدور أكثر فعالية في النشاط الاقتصادي منتشرة على نطاق واسع. ومن شأن استحداث برامج ادخار جيدة التصميم أن يساعد في الحد من اكتناز النقد، وتوسيع قاعدة الودائع المصرفية، وإقامة علاقات بين البنوك والعملاء، ودعم توفير الائتمان للقطاع الخاص. ويمكن تعزيز الثقة في البنوك وزيادة بصمتها في الاقتصاد الليبي عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي وتشجيع نشر الثقافة المالية بين الجمهور. وسوف تكون هناك حاجة ماسة لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عن طريق ضمان اتساقه مع المعايير الدولية، من بين جملة أمور، لدعم استقرار علاقات المراسلة المصرفية وضمان استمرار عمليات البنوك الليبية بغير انقطاع.

٤٣- ومن شأن الإصلاحات الهيكلية وإصلاحات الحوكمة أن تشجعا على نشأة اقتصاد متنوع ومستدام يقوده القطاع الخاص. وينبغي أن تكون صياغة برنامج إصلاحي شامل يهدف إلى تخفيض الاعتماد على الإيرادات النفطية على رأس جدول أعمال السلطات. وينبغي أن تنطوي أهم عناصر البرنامج الإصلاحي على تشجيع مشاركة القطاع الخاص الفعالة في النشاط الاقتصادي، بسبل منها تعزيز مناخ الأعمال، وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية، واتخاذ تدابير سوق العمل التي تشجع التوظيف في القطاع الخاص. ومن شأن اتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي للفساد، وتقوية الحوكمة، وتعزيز سيادة القانون أن يدعم التنويع الاقتصادي أكثر.

٤٤ - وثمة حاجة لتعزيز توافر البيانات والقدرات الإحصائية. لا تزال ثغرات البيانات تعوق قدرة خبراء الصندوق على إجراء التحليلات وتقديم المشورة بشأن السياسات. وثمة حاجة لتنفيذ السلطات توصيات المساعدة الفنية في مجالات إحصاءات الحسابات القومية وإحصاءات القطاع الخارجي، والإحصاءات النقدية والمالية، وتحسين جمع البيانات وإبلاغها.

٤٥ - ويوصي الخبراء بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهرا.

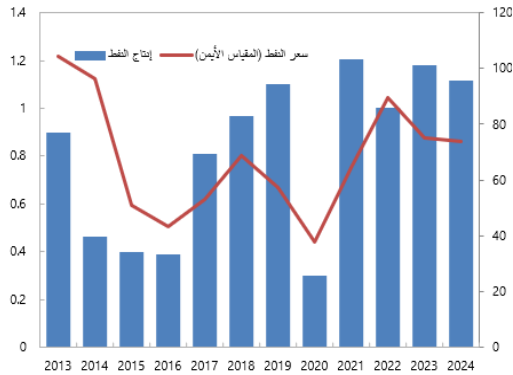
الشكل البياني ١- ليبيا: أهم الاتجاهات العامة

النفط يهيمن على النشاط الاقتصادي....

..... وإنتاج النفط تراجع في ٢٠٢٤

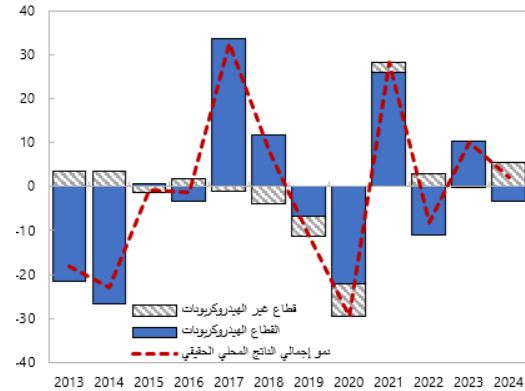
إنتاج النفط وأسعار النفط

(على أساس سنوي، مليون برميل يوميا، دولار أمريكي للبرميل)



المصادر: السلطات الليبية، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

المساهمة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)

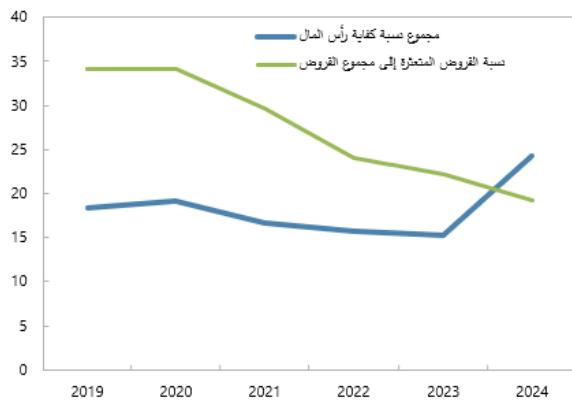


المصادر: السلطات الليبية.

مؤشرات السلامة المالية للبنوك شهدت تحسنا .

مؤشرات السلامة المالية

(%)

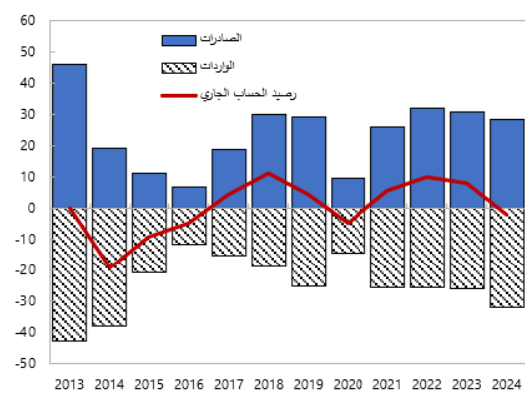


المصادر: مصرف ليبيا المركزي.

الحساب الجاري تحول إلى العجز .

الحساب الجاري

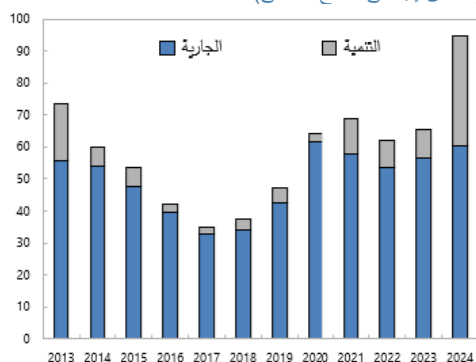
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

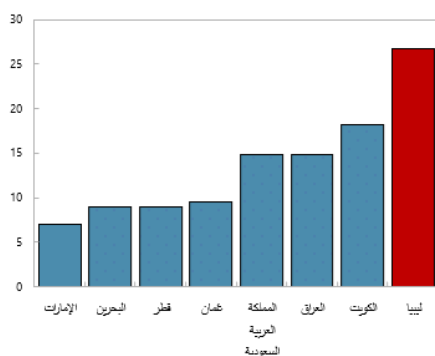
الشكل البياني ٢- ليبيا: قطاع المالية العامة

...صاحبها زيادة كبيرة في النفقات.

نفقات الحكومة المركزية
(% من إجمالي الناتج المحلي)

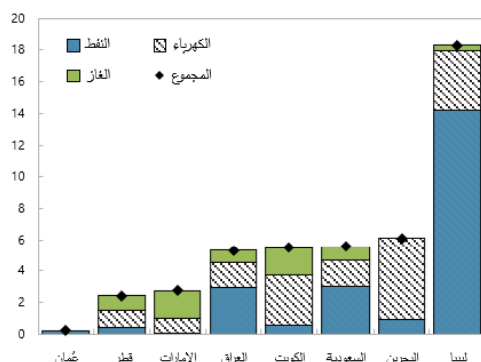
المصادر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

...وسط ارتفاع فاتورة الأجور.

رواتب موظفي الحكومة، ٢٠١٩-٢٠٢٤
(متوسط الفترة، % من إجمالي الناتج المحلي)

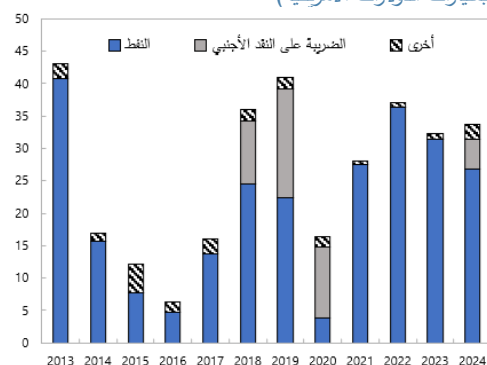
المصادر: السلطات الليبية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

دعم الطاقة مرتفع، حتى عند مقارنته بالبلدان الأخرى المصدرة للنفط.

الدعم على استهلاك الهيدروكربونات، ٢٠٢٣
(% من إجمالي الناتج المحلي)

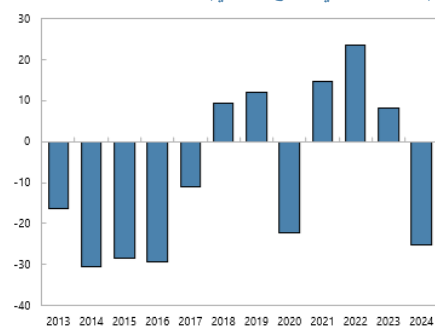
المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، قاعدة بيانات دعم الوقود الأحفوري؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

إيرادات المالية العامة ازدادت في ٢٠٢٤ ...

إيرادات الحكومة المركزية
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

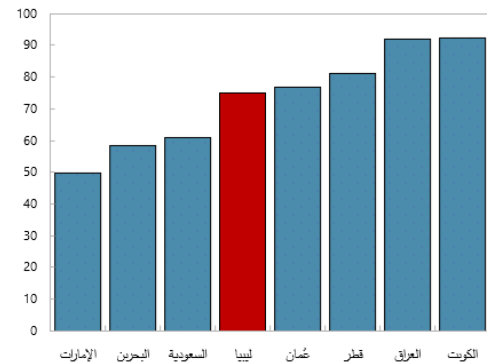
المصادر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

رصيد المالية العامة تحول إلى عجز ...

رصيد المالية العامة
(% من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: مصرف ليبيا المركزي، ووزارة المالية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الإيرادات الهيدروكربونية تهيمن على إيرادات المالية العامة.

الإيرادات الهيدروكربونية، ٢٠١٩-٢٠٢٤
(متوسط الفترة، % من مجموع الإيرادات)

المصادر: السلطات الليبية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ١ - ليبيا: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢١-٢٠٣٠

تقديرات						توقعات			
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
الدخل القومي والأسعار									
٢٨,٣	٨,٣-	١٠,٢	١,٩	١٦,١	٤,٤	١,٦	١,٧	١,٩	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)									
٥,٩	٧,٩	٠,٦-	١٤,٣	٢,٩	٥,٩	٤,٢	٤,٤	٤,٨	
غير الهيدروكربوني									
٤٥,٠	١٧,٠-	١٧,٨	٥,٥-	٢٥,٦	٣,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
الهيدروكربوني									
١٥٩,٠	٢٠٨,٢	٢١١,٩	٢٣٤,٣	٢٥١,٢	٢٥٤,٢	٢٦٥,٥	٢٧٧,٩	٢٩٢,٠	
إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدينارات الليبية ١/									
٣٥,٢	٤٣,٣	٤٤,٠	٤٨,٤	٤٧,٢	٤٧,٧	٤٩,٨	٥٢,٢	٥٤,٨	
إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدولارات الأمريكية ١/									
٥,٢	٦,٤	٦,٤	٧,٠	٦,٨	٦,٨	٧,٠	٧,٣	٧,٥	
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالآلاف الدولارات الأمريكية									
٩٠,٤	٤٢,٧	٧,٦-	٣,٦	٣,٣-	٣,١-	٢,٨	٢,٩	٣,١	
مخفّض إجمالي الناتج المحلي									
التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين									
٢,٩	٤,٥	٢,٤	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	
متوسط الفترة									
٣,٧	٤,١	١,٨	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	
نهاية الفترة									
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
موارد الحكومة المركزية									
٧٩,٥	٨٥,٨	٧٣,٦	٦٩,٨	٦٧,٩	٦١,١	٥٨,٥	٥٦,٦	٥٤,٥	
الإيرادات									
٧٨,١	٨٣,٩	٧١,٦	٥٥,٤	٦٢,١	٥٩,٢	٥٦,٧	٥٤,٧	٥٢,٦	
منها: الهيدروكربونية									
٦٤,٧	٦٢,٢	٦٥,٤	٩٤,٨	٧٣,٢	٦٤,٦	٦١,٨	٥٩,٥	٥٧,١	
التفقات وصافي الإفراض									
١٠,٩	٨,٤	٨,٧	٣٤,٦	٢٠,١	١٢,٨	١٢,١	١١,٤	١١,٠	
منها: التفقات الرأسمالية									
١٤,٨	٢٣,٦	٨,٢	٢٥,١-	٥,٣-	٣,٥-	٣,٣-	٢,٩-	٢,٧-	
الرصيد الكلي									
٥,٢	١٠,٢	٣,٦	١٢,١-	٢,٥-	١,٧-	١,٦-	١,٥-	١,٥-	
الرصيد الكلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)									
٦٣,٣-	٦٠,٣-	٦٣,٤-	٨٠,٥-	٦٧,٥-	٦٢,٧-	٥٧,٦-	٥٥,٢-	٥٢,٩-	
الرصيد غير الهيدروكربوني									
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
النقد والائتمان									
٢,٨	١٦,٩-	٤٧,٩	٦,٦	٣٦,٨	٩,٠	٩,٢	١٠,٠	١٠,٢	
القاعدة النقدية									
٢٠,٠-	١,٤-	٣٧,٦	١٣,٣	١٠,٥	٢,٢	١,٥	٥,٠	٥,٠	
العملة المتداولة									
٢٠,٣-	١٢,٠	٢٨,٣	١٢,٢	٤,٠	٤,٥	٤,٥	٥,٠	٥,٠	
النقد وشبه النقد									
٩٤,١-	١١٤,٩-	١١٠,٩-	١٢٨,٨-	١٣٠,٤-	١٢١,٤-	١١٢,٧-	١٠٤,٦-	٩٦,٨-	
صافي الائتمان المتقدم للحكومة (دينار ليبي، مليار)									
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	
الائتمان المتقدم للاقتصاد (% من إجمالي الناتج المحلي)									
(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
ميزان المدفوعات									
٢٥,٩	٣٢,١	٣٠,٩	٢٨,٤	٣٢,٠	٣١,٣	٣١,٦	٣٢,٠	٣٢,٩	
المصادرات									
٢٤,٥	٣٠,٠	٢٨,٨	٢٦,٣	٢٩,٩	٢٩,١	٢٩,٢	٢٩,٧	٣٠,٣	
منها: الهيدروكربونات									
١٧,٠	١٧,٢	١٧,٧	٢١,٦	٢١,٩	٢٠,٥	٢٠,٦	٢٠,٨	٢١,٠	
الواردات									
٥,٧	١٠,٠	٨,٠	٢,٠-	٠,٣	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	
رصيد الحساب الجاري									
١٦,١	٢٣,٢	١٨,٣	٤,٢-	٠,٧	٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	٠,١-	
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
٧,٠-	٥,٣-	٣,٨-	٦,٥	٢,٨-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٣-	
الحساب الرأسمالي (بما في ذلك السهو والخطأ)									
١,١	٤,٧	٤,٣	٤,٥	٢,٥-	١,٧-	١,٦-	١,٥-	١,٥-	
الرصيد الكلي ٢/									
الاحتياطيات									
٦٩,٤	٧٤,١	٧٨,٤	٨٢,٩	٨١,١	٧٩,٤	٧٧,٨	٧٦,٣	٧٤,٨	
إجمالي الاحتياطيات الرسمية									
٣٢,٢	٣٢,٨	٣٤,٢	٢٩,٦	٣١,٠	٣٢,٣	٣١,٥	٣٠,٥	٢٩,٦	
بعدد أشهر تغطية واردات العام القادم									
٣١٧,٠	٣١٨,٢	٢٦١,٣	٢٥٠,٣	٢٦٢,٩	٢٤٦,٤	٢٣٠,٩	٢١٥,٦	٢٠١,٤	
إجمالي الاحتياطيات الرسمية % من النقد بالمفهوم الواسع									
٧٩,٧	٨٤,٢	٨٨,٥	٩٣,٦	٩١,٦	٨٩,٧	٨٧,٩	٨٦,٢	٨٤,٥	
مجموع الأصول الخارجية									
سعر الصرف									
٤,٥	٤,٨	٤,٨	٤,٨	...	...	...	...	...	
سعر الصرف الرسمي (دينار ليبي/دولار أمريكي، متوسط الفترة)									
٥,١	٥,١	٥,٢	٦,٩	...	...	...	...	...	
سعر الصرف في السوق الموازية (دينار ليبي/دولار أمريكي، متوسط الفترة)									
٥,٠	٥,٢	٦,١	٦,٤	...	...	...	...	...	
سعر الصرف في السوق الموازية (دينار ليبي/دولار أمريكي، نهاية الفترة)									
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميا)									
١,٢	١,٠	١,٢	١,١	١,٤	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	
منه: المصادرات									
١,٠	٠,٨	١,٠	٠,٩	١,١	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	
سعر النفط الخام (دولار أمريكي/برميل) ٣/									
٦٤,٤	٨٩,٦	٧٥,٠	٧٣,٦	٦٦,٩	٦٢,٤	٦٢,٧	٦٣,٦	٦٤,٣	
المصادر : السلطات الليبية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.									
١/ بيانات إجمالي الناتج المحلي الاسمي بالأسعار السوقية.									
٢/ يشمل إعادة تقييم الجوازات من الذهب التي بلغت ١٠٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٤.									
٣/ عُثِّل سعر النفط الخام في ليبيا حتى عام ٢٠٢٤.									

الجدول ٢- ليبيا: قطاع المالية العامة، ٢٠٢١-٢٠٣٠

تقديرات								توقعات		
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠				
(بملايين الدينارات الليبية)										
١٦٣,٥١٠	١٧٠,٥٥٦	١٥٥,٢٣٩	١٥٥,٤٣٣	١٥٧,١٦٨	١٥٩,٠٠٩	١٦٠,٦٠١	إجمالي الإيرادات والمنح			
١٢٩,٨٠٠	١٥٦,٠٨٩	١٥٠,٥٤٠	١٥٠,٤٧١	١٥١,٩١٤	١٥٣,٤٣٠	١٥٤,٦٥٦	الإيرادات الهيدروكربونية			
٣٣,٧١٠	١٤,٤٦٧	٤,٦٩٩	٤,٩٦٢	٥,٢٥٤	٥,٥٧٨	٥,٩٤٤	الإيرادات غير الهيدروكربونية			
٢٢٢,٢٠٠	١٨٣,٩٧٣	١٦٤,١٦٣	١٦٤,١٣٥	١٦٥,٣٣٤	١٦٦,٧٥٢	١٦٨,١٦٩	مجموع النفقات وصافي الإقراض			
٢٢٢,٢٠٠	١٨٣,٩٧٣	١٦٤,١٦٣	١٦٤,١٣٥	١٦٥,٣٣٤	١٦٦,٧٥٢	١٦٨,١٦٩	مجموع النفقات			
١٤١,٢٠٠	١٣٣,٤٨٢	١٣١,٧٢٨	١٣٢,٠٨٤	١٣٣,٧٥٣	١٣٤,٧١٧	١٣٤,٨٠٦	النفقات الجارية، منها:			
٦٧,٦٠٠	٧٠,٩٨٠	٧١,٦٩٠	٧٤,٥٥٧	٧٧,٥٤٠	٨٠,٦٤١	٨٣,٨٦٧	الأجور			
٧,٧٠٠	٨,٠٨٥	٨,١٦٦	٨,٢٤٨	٨,٤١٢	٨,٦٦٥	٧,٧٩٨	السلع والخدمات			
٥١,٠٠٠	٥٤,٤١٧	٥١,٨٧٣	٤٩,٢٧٩	٤٧,٨٠١	٤٥,٤١١	٤٣,١٤٠	الدعم والتحويلات:			
١٨,٥٠٠	٥٠,٤٩١	٣٢,٤٣٤	٣٢,٠٥١	٣١,٥٨١	٣٢,٠٣٥	٣٣,٣٦٤	النفقات الرأسمالية			
١٧,٤١١	٥٨,٦٩٠	١٣,٤١٧	٨,٩٢٣	٨,١٦٦	٧,٧٤٣	٧,٥٦٩	الرصيد الكلي			
(% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي)										
٧٣,٦	٦٩,٨	٦١,١	٥٨,٥	٥٦,٦	٥٤,٥	٥٢,٤	مجموع الإيرادات			
٧١,٦	٥٥,٤	٥٩,٢	٥٦,٧	٥٤,٧	٥٢,٦	٥٠,٤	الهيدروكربونية			
٢,٠	١,٨	١,٨	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	غير الهيدروكربونية			
٦٥,٤	٩٤,٨	٧٣,٢	٦٤,٦	٦١,٨	٥٩,٥	٥٧,١	مجموع النفقات وصافي الإقراض			
٦٥,٤	٩٤,٨	٧٣,٢	٦٤,٦	٦١,٨	٥٩,٥	٥٧,١	مجموع النفقات			
٥٦,٦	٦٠,٣	٥٣,١	٥١,٨	٤٩,٨	٤٨,١	٤٦,١	النفقات الجارية، منها:			
٢٨,٣	٢٨,٩	٢٨,٣	٢٨,٢	٢٨,١	٢٧,٩	٢٧,٦	الأجور			
٤,٢	٣,٣	٣,٢	٣,١	٣,٠	٣,٠	٢,٥	السلع والخدمات			
٢٤,١	٢٣,٩	٢١,٧	٢٠,٤	١٨,٦	١٧,٢	١٥,٦	الدعم والتحويلات			
٨,٧	٣٤,٦	٢٠,١	١٢,٨	١٢,١	١١,٤	١٠,٩	النفقات الرأسمالية			
٨,٢	٢٥,١	٣,٥	٣,٣	٢,٩	٢,٧	٢,٥	الرصيد الكلي			
بند للتكرار:										
٢١١,٩١١	٢٣٤,٢٨٤	٢٥١,٢٢٩	٢٥٤,٢٢٩	٢٦٥,٤٧٨	٢٧٧,٩١٩	٢٩١,٩٦٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدينارات الليبية)			
٦٧,٢٧٣	٩٩,٣٣٨	١٠٢,٦٠٧	١٠٩,٢٦٨	١١٦,٨١٤	١٢٥,٢٤٢	١٣٤,٦٦٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير الهيدروكربوني (بملايين الدينارات الليبية)			

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٣- ليبيا: القطاع النقدي، ٢٠١٨-٢٠٢٤						
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
(بملايين الدينارات الليبية)						
١٦٢,٢٤٧	١٤٤,٥٧٧	١١٢,٧١٤	١٠٠,٦٥٦	١٢٦,٢٧١	١٠٨,٨٨٩	١١١,٥٦٦
النقد بمعناها الواسع						
١٥٨,٩٢٣	١٤١,٢٥٥	١٠٩,٣٩٣	٩٧,٣٣٥	١٢٢,٩٥٠	١٠٥,٥٦٩	١٠٨,٢٤٦
النقد						
٣,٣٢٣	٣,٣٢٢	٣,٣٢١	٣,٣٢٠	٣,٣٢٠	٣,٣٢٠	٣,٣٢٠
شبه النقد						
١٢٨,٨٣١-	١١٠,٨٥٨-	١١٤,٩١٤-	٩٤,٠٨٧-	١,٣٧٤-	٢٠,٣٨٩-	٨,٣٥٢-
صافي المطالبات على الحكومة						
٥٦,٩٤٧	٥٢,١٢٧	٤٩,٨٨١	٢١,١٣٨	١٨,٢٨٩	١٨,١٧٣	١٧,٤٠٥
المطالبات على بقية الاقتصاد						
٧,٩٢٨	٨,١٧٨	٩,٢٣٥	٦,٦٩٢	٥,٩٣١	٦,١٠٤	٥,٢٤٤
المطالبات على المؤسسات العامة غير المالية						
٣٠,٥٥٧	٢٥,٨٩٠	٢٢,٣١١	١٣,٧١٧	١١,٦٣٣	١١,٣٠٤	١١,٦٤٨
المطالبات على القطاع الخاص						
٤٢٢,٨٠٢	٣٩٤,١٨٢	٣٧٤,٨٠٤	٣٥٩,٩٣٤	١٠١,٠٨٨	١١٤,٣٠٦	١١٦,٢٥٦
صافي الأصول الأجنبية						
٧١,٨٨٥-	٥٨,٧٣١-	٦٥,٠٣٣-	٧٢,٩٤٩-	١٦,٩١٥	٢,٢١٦-	٩,٠٥٣
الائتمان المحلي						
١٢٨,٨٣١-	١١٠,٨٥٨-	١١٤,٩١٤-	٩٤,٠٨٧-	١,٣٧٤-	٢٠,٣٨٩-	٨,٣٥٢-
صافي المطالبات على الحكومة						
(التغير %)						
١٢.٢	٢٨.٣	١٢.٠	٢٠.٣-	١٦.٠	٢.٤-	٠.٨-
النقد بمعناها الواسع						
١٢.٥	٢٩.١	١٢.٤	٢٠.٨-	١٦.٥	٢.٥-	٠.٨-
النقد						
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
شبه النقد						
١٦.٢-	٣.٥	٢٢.١-	٦٧٤٦.٩-	٩٣.٣	١٤٤.١-	٣٠٥.٨
صافي المطالبات على الحكومة						
٩.٢	٤.٥	١٣٦.٠	١٥.٦	٠.٦	٤.٤	٤.٧-
المطالبات على الاقتصاد						
٣.١-	١١.٤-	٣٨.٠	١٢.٨	٢.٨-	١٦.٤	٦.٠-
المطالبات على المؤسسات العامة غير المالية						
١٨.٠	١٦.٠	٦٢.٦	١٧.٩	٢.٩	٢.٩-	٤.٢-
المطالبات على القطاع الخاص						
(التغير % عن رصيد النقد بالمفهوم الواسع في بداية الفترة)						
١٩.٨	١٧.٢	١٤.٨	٢٠٥.٠	١٢.١-	١.٧-	٩.٤
صافي الأصول الأجنبية						
٩.١-	٥.٦	٧.٩	٧١.٢-	١٧.٦	١٠.١-	١١.٨-
الائتمان المحلي						
١٢.٤-	٣.٦	٢٠.٧-	٧٣.٤-	١٧.٥	١٠.٨-	١١.٠-
صافي المطالبات على الحكومة						
٣.٣	٢.٠	٢٨.٦	٢.٣	٠.١	٠.٧	٠.٨-
المطالبات على الاقتصاد						
٠.٢-	٠.٩-	٢.٥	٠.٦	٠.٢-	٠.٨	٠.٣-
المطالبات على المؤسسات العامة غير المالية						
٣.٢	٣.٢	٨.٥	١.٧	٠.٣	٠.٣-	٠.٥-
المطالبات على القطاع الخاص						
المصادر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.						

الجدول ٤- ليبيا: القطاع الخارجي، ٢٠٢١-٢٠٣٠									
	تقديرات					توقعات			
	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩
(بملايين الدولارات الأمريكية)									
الحساب الجاري	٥,٦٨٢	١٠,٠٣١	٨,٠٣١	٢,٠٢٢-	٣٢٩	٢٥٣-	١٨٥-	١٧٠-	١٤٢-
السلع والخدمات	٥٥١	٦,٨٣٩	٤,٩٥١	٣,٢٥١-	٤٥	١,٣٠٥	١,٤٢٦	١,٥٣٨	١,٧١٦
السلع	٨,٩٢٧	١٤,٩٦١	١٣,١٤٦	٦,٧٤٩	١٠,١٥٥	١٠,٨٠١	١١,٠٤٥	١١,٢٥٥	١١,٥٣١
الصادرات (قوب)	٢٥,٩٠٥	٣٢,١٣٤	٣٠,٨٥٩	٢٨,٣٦٤	٣٢,٠٠٦	٣١,٣٢٣	٣١,٦١٧	٣٢,٠٣٧	٣٢,٥٢٢
البيدروكرينية	٢٤,٥٣٨	٣٠,٠٣٢	٢٨,٨٤٠	٢٦,٢٦٣	٢٩,٨٨٤	٢٩,١١١	٢٩,٢٤٨	٢٩,٧١٩	٣٠,٢٥٣
أخرى	١,٣٦٧	٢,١٠٢	٢,٠١٩	٢,١٠١	٢,١٢٢	٢,٢١٢	٢,٣٦٩	٢,٣١٨	٢,٢٦٩
الواردات (قوب)	١٦,٩٧٧-	١٧,١٧٣-	١٧,٧١٣-	٢١,٦١٤-	٢١,٨٥١-	٢٠,٥٢٣-	٢٠,٥٧٣-	٢٠,٧٨٢-	٢٠,٩٩٢-
الخدمات	٨,٣٧٦-	٨,١٢٢-	٨,١٩٥-	١٠,٠٠١-	١٠,١١٠-	٩,٤٩٦-	٩,٦١٩-	٩,٧١٧-	٩,٨١٥-
المقبوضات	٨٣	٨٤	٨٧	١٠٦	١٠٧	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣
المدفوعات	٨,٤٥٩-	٨,٢٠٦-	٨,٢٨٢-	١٠,١٠٦-	١٠,٢١٧-	٩,٥٩٦-	٩,٧١٩-	٩,٨١٨-	٩,٩١٧-
الدخل، منه:	٥٣٧-	٥,٦٦٨	٥,٨١١	٣,٩٥٩	٣,٨٨٤	١,٦٤٣	١,٦٩٨	١,٧٥٦	١,٨١٨
دخل الاستثمار المباشر	١,٤١٩-	١,٤٢٢-	١,٥٨١-	١,٤٦١-	١,٦٨٩-	١,٦٨٩-	١,٦٨٩-	١,٦٨٩-	١,٦٨٩-
دخل الاستثمارات الأخرى	٧٤٧	٦,٣٢٧	٦,٦٠٩	٤,٥٩١	٤,٦٩٦	٢,٤٠٥	٢,٤٠٥	٢,٤٠٥	٢,٤٠٥
التحويلات الجارية	٧٦٢-	٢,٤٧٧-	٢,٧٣١-	٢,٧٣٠-	٣,٦٠٠-	٣,٢٠١-	٣,٣٠٩-	٣,٤٦٤-	٣,٦٧٦-
الحساب الرأسمالي والحساب المالي	٦,٤٢٧-	٥,١١٢-	٢,٣٧٨-	٣,٩٨٨-	٢,٨٤٨-	١,٤٢٢-	١,٤٤٨-	١,٣٦٢-	١,٣١١-
الاستثمار المباشر (صاف)	٣٧٨	٢٨٥-	٧٩٥-	١,١١٣	٩٦٢	١,٠٥٨	١,١٦٤	١,٢٨٠	١,٤٠٨
استثمار الحافطة (صاف)	٩١٤-	٣٩٤-	٩٥٩-	٣,٥٦٣	٣,٧٤١	٣,٩٢٨	٤,١٢٥	٤,٣٣١	٤,٥٤٧
استثمارات أخرى (صاف)	٥,٨٩١-	١,٦٣٠-	٤٢٢-	١,٨٤٧-	٧,٥٥١-	٦,٤٠٨-	٦,٧٣٧-	٦,٩٧٤-	٧,٢٦٧-
السور والخطأ	١,٨٤٣	١٧٣-	١,٣٩٦-	١٠,٥١١	٠	٠	٠	٠	٠
الرصيد الكلي	١,٠٩٨	٤,٧٤٦	٤,٢٥٧	٤,٥٠١	٢,٥١٨-	١,٦٧٥-	١,٦٣٣-	١,٥٣٣-	١,٤٥٣-
بنود للتكرار									
مجموع الأصول الخارجية (بمليارات الدولارات الأمريكية) ١/	٧٩,٧	٨٤,٢	٨٨,٥	٩٣,٦	٩١,٦	٨٩,٧	٨٧,٩	٨٦,٢	٨٤,٥
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (بمليارات الدولارات الأمريكية) ٢/	٦٩,٤	٧٤,١	٧٨,٤	٨٢,٩	٨١,١	٧٩,٤	٧٧,٨	٧٦,٣	٧٤,٨

المصادر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ مجموع الأصول الخارجية مُستبعدا منها أصول المؤسسة الليبية للاستثمار.

٢/ إجمالي الاحتياطيات الرسمية تشمل ودائع المؤسسة الليبية للاستثمار في مصرف ليبيا المركزي وتبلغ نحو ٢٠ مليار دولار أمريكي.

الجدول ٥- ليبيا: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٨-٢٠٢٤

٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
							المجموعة الرئيسية:
٢٤,٣	١٥,٣	١٥,٧	١٦,٦	١٩,٢	١٨,٤	١٧,٨	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	٠	٠,٨	٥,١	نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال
١٩,٢	٢٢,٢	٢٤,١	٢٩,٦	٣٤,١	٣٤,٢	٢١,٠٠	نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض
١,٢	٠,٧	٠,٦	٠,٩	٠,٥	٠,٧	١,٠٠	العائد على الأصول
١٨,٦	١٢,١	١٠,٧	١٨,٥	٩,٨	١٢,٣	٢٠,٩	العائد على أسهم رأس المال
٦٦,٩	٦٦,٩	٦٦,٧	٦٨,٤	٧٢,١	٧١,٩	٧٤,٣	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
٩٥,٩	٧٠,٨	٨٣,٢	٩١,٢	٨٦,٤	٨٣,٧	١٠٨,٦	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	٥١,٧	٩٩,٢	١٠٣,٤	نسبة المركز الصافي المفتوح بالنقد الأجنبي إلى رأس المال والاحتياطيات
							مجموعة مُحَيَّاة:
٦,٦	٦,١	٥,٢	٤,٧	٤,٩	٥,٥	٤,٦	نسبة رأس المال إلى الأصول
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	متوسط سعر الفائدة على القروض
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	متوسط سعر الفائدة على الودائع
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	فروق سعر الفائدة على الودائع لثلاثة أشهر
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	٣,١	٥,٥	٦,٢	نسبة الأصول المقومة بالنقد الأجنبي إلى مجموع الأصول
غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	٠,٢	٠,١	٠,٥	نسبة الخصوم المقومة بالنقد الأجنبي إلى مجموع الخصوم
غير متاحة	غير متاحة	٨٤,١	٨٩,٢	٩٩,٤	٩٨,٦	٩٠,٤	نسبة مخصصات القروض إلى القروض المتعثرة
غير متاحة	غير متاحة	٢٧٠,١٧	٣٠٩,٢٦	٢٧٢,٥	٢٧٦,٨	٢٥٤,١	نسبة الإفراض المصرفي إلى رأس المال المصرفي
							المصدر: مصرف ليبيا المركزي

المرفق الأول: تنفيذ مشورة الصندوق السابقة بشأن السياسات

التنفيذ	توصيات خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤
تحسين التنسيق بين السياسات من خلال وضع ميزانية على أسس سليمة	
تجنب التحيز للإنفاق المسائر للاتجاهات الدورية واتباع عملية سليمة لإعداد الميزانية.	أدى استمرار الانقسام السياسي إلى الحيلولة دون تحقيق تقدم في هذا المجال.
تبسيط هياكل ملكية المؤسسات المملوكة للدولة وتشديد السيطرة، لا سيما على البنوك العامة المملوكة للدولة.	لم يتم إحراز أي تقدم.
استكمال إعادة توحيد المصرف المركزي والحفاظ على الاستقرار المالي	
إعادة التوحيد الكامل للمصرف المركزي من خلال دمج نظام المدفوعات وتوحيد الإجراءات المحاسبية.	لم يتم بعد توحيد نظام المدفوعات بالكامل ولا يزال التقدم في هذا المجال مرهونا بتعزيز عملية المصالحة السياسية.
معالجة الضغوط الأساسية على سعر الصرف.	لم يتم كبح الإنفاق من المالية العامة، ولكن تم تخفيض سعر الصرف للمساعدة في تخفيف الضغط على الاحتياطيات الدولية.
الحفاظ على سلامة وسائل الدفع.	لم تعد الأوراق النقدية المشكوك في سلامتها من فئة الخمسين ديناراً مقبولة كوسيلة دفع. وضع المصرف المركزي عملات ورقية جديدة بقيمة قدرها ١٥ مليار دينار لبيي لكي تحل محل العملات الورقية المسحوبة من التداول.
تقوية القطاع المصرفي.	استوفت غالبية البنوك أهداف زيادة رؤوس أموالها في عام ٢٠٢٤، مما ترتب عليه مضاعفة رأس المال المدفوع. وازدادت قوة مؤشرات السلامة المالية في البنوك كما تحسنت نسب القروض المتعثرة.
تقوية المؤسسات وبناء القدرات	
تحسين مستوى الحوكمة، وسيادة القانون، ومؤسسات مكافحة الفساد، والإطار القانوني.	نشر ديوان المحاسبة الليبي تقارير سنوية تفصيلية، واعتمدت ليبيا استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، وتم وضع أدوات لمتابعة تنفيذها بفعالية وفي الوقت المناسب.
تنمية القدرات وتحسين جودة البيانات.	لا تزال أنشطة تنمية القدرات مستمرة ولكنها تتعرض للعراقيل نتيجة عدم قدرة الخبراء على السفر إلى ليبيا.
سياسات لتنويع الاقتصاد بعيداً عن الهيدروكربونات وتنمية القطاع الخاص	
تشجيع تحقيق نمو أكثر قوة واحتواء للجميع يقوده القطاع الخاص.	الهشاشة المستمرة تعوق التخطيط على المدى الطويل.

^١ تشير مصفوفة تقييم المخاطر إلى الأحداث التي يمكن أن تغير مسار السيناريو الأساسي بشكل جوهري. والاحتمالية النسبية هي تقييم الخبراء الذاتي للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من ١٠٪، و"متوسطة" إلى احتمالية بين ١٠٪ و ٣٠٪، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر والمستوى الكلي للمخاوف وقت إجراء المناقشات مع السلطات. وقد تتفاعل المخاطر غير متنافية الوقوع وتتحقق معاً. وتسلط الصدمات والسيناريوهات المتزامنة الضوء على المخاطر التي قد تتحقق على مدى زمني أقصر (بين ١٢ و ١٨ شهراً) في ظل السيناريو الأساسي الحالي. والمخاطر الهيكلية هي المخاطر المرجح أن تظل ملحوظة على مدى زمني أطول.

المرفق الثاني: مصفوفة تقييم المخاطر^١

المخاطر	الاحتمالية	التأثير المتوقع في حالة تحقق المخاطر	الاستجابة على مستوى السياسات والتوصيات
المخاطر العالمية			
الصراعات الإقليمية زيادة حدة الصراعات (على سبيل المثال في الشرق الأوسط، وأوكرانيا، والساحل، وشرق إفريقيا) أو الأعمال الإرهابية تؤدي إلى تعطيل التجارة في الطاقة والأغذية، وأنشطة السياحة، وسلاسل الإمداد، وتحويلات العاملين في الخارج، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية، وأنظمة المدفوعات، فضلا عن زيادة تدفقات اللاجئين.	متوسطة	ارتفاع أسعار الأغذية يزيد مصروفات المالية العامة مما يقتضي توفير الدعم أو حدوث حالة سخط اجتماعي في حالة ارتفاع التضخم، ويؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى الحد من التعرض للمخاطر على صعيد المالية العامة والمخاطر الخارجية.	تقديم المساعدة المركزة للأسر الأكثر عرضة للمخاطر لحمايتها من ارتفاع أسعار الأغذية. وتلبية الطلب على النقد الأجنبي وتوفير السيولة المحلية، بما في ذلك النقود المادية حسب الحاجة.
تقلبات أسعار السلع الأولية تقلبات العرض والطلب (نتيجة الصراعات، أو القيود التجارية، أو قرارات تحالف أوبك بلس، أو سياسات الطاقة في الاقتصادات المتقدمة، أو التحول الأخضر) تتسبب في زيادة تقلبات أسعار السلع الأولية، والضغط على المركز الخارجي ومركز المالية العامة، والسخط الاجتماعي، وعدم الاستقرار الاقتصادي.	متوسطة	ارتفاع أسعار الأغذية يساهم في زيادة الإنفاق من المالية العامة عن طريق زيادة الدعم غير المباشر. ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى خفض الإيرادات النفطية إلى حد كبير وإضعاف المركز الخارجي.	توفير دعم موجه للأسر الأكثر تعرضا للمخاطر ليحل محل الدعم غير الموجه للمستحقين من خلال إصلاح نظام الدعم. وإحلال برامج دعم اجتماعي جيدة التصميم تستهدف الفئات الأكثر احتياجا محل الإنفاق من المالية العامة غير الموجه للمستحقين.
تشديد الأوضاع المالية وعدم الاستقرار النظامي. ارتفاع أسعار العائد لفترة أطول وعلوات الأجل لفترات أطول في ظل تنظيم مالي أكثر تيسرا، وتزايد الاستثمارات في العملات المشفرة، وإزدياد الحواجز التجارية تحفز إعادة تسعير الأصول، وارتباك الأسواق، وضعف البنوك وتعرش المؤسسات المالية غير المصرفية، وزيادة ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مما يؤدي إلى اتساع الاختلالات العالمية، وتدهور القدرة على تحمل الديون، بالإضافة إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.	متوسطة	ارتفاع أسعار العائد لفترة أطول وزيادة ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي يوسعان الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق الموازية، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم وتحقيق خسائر في احتياطات النقد الأجنبي.	السيطرة على مصروفات المالية العامة للحد من استخدام النقد الأجنبي وتخفيف الضغوط على الاحتياطيات الأجنبية. وإنشاء إطار فعال للسياسة النقدية المحلية بما في ذلك سعر عائد السياسة النقدية المحلية يتم تحديده بدقة من أجل تطبيق استجابات السياسات الأكثر قوة على التغيرات في الأوضاع الاقتصادية الكلية.

^١ تشير مصفوفة تقييم المخاطر إلى الأحداث التي يمكن أن تغير مسار السيناريو الأساسي بشكل جوهري. والاحتمالية النسبية هي تقييم الخبراء الذاتي للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من ١٠٪، و"متوسطة" إلى احتمالية بين ١٠٪ و ٣٠٪، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر والمستوى الكلي للمخاوف وقت إجراء المناقشات مع السلطات. وقد تتفاعل المخاطر غير متنافية الوقوع وتتحقق معاً. وتسلط الصدمات والسيناريوهات المتزامنة الضوء على المخاطر التي قد تتحقق على مدى زمني أقصر (بين ١٢ و ١٨ شهرا) في ظل السيناريو الأساسي الحالي. والمخاطر الهيكلية هي المخاطر المرجح أن تظل ملحوظة على مدى زمني أطول.

المخاطر	الاحتمالية	التأثير المتوقع في حالة تحقق المخاطر	الاستجابة على مستوى السياسات والتوصيات
تعمق التشرد الجغرافي-الاقتصادي: الصراعات المستمرة، والسياسات المغلقة، والحماية، وضعف التعاون الدولي، والقيود على تنقل العمالة، وتصدع نظم المعلومات وأنظمة المدفوعات تؤدي إلى ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، وتعوق التحول الأخضر، وتخفض التجارة وإمكانات النمو.	مرتفعة	متوسط تعمق التشرد الجغرافي-الاقتصادي يمكن أن يخفض التجارة ويضعف التعاون الدولي ويعطل فرص ليبيا في الاستفادة من أنظمة المدفوعات. ومع ذلك، يمكن لليبيا الاستفادة على المدى القصير في حالة تباطؤ وتيرة التحول الأخضر وحدث زيادة في أسعار الهيدروكربونات.	التعجيل بتنفيذ إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو الممكن عن طريق تشجيع تنوع قاعدة الصادرات بعيدا عن النفط، وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصادرات غير النفطية. والحفاظ على علاقات المراسلة المصرفية القائمة وتقوية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
تغير المناخ الأحداث المناخية المتطرفة الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة تؤدي إلى خسارة في الأرواح، والحاق الضرر بالبنية التحتية، وانعدام الأمن الغذائي، وانقطاع الإمدادات، وتراجع النمو، وعدم الاستقرار المالي.	متوسطة	مرتفع ليبيا معرضة بشدة لأحداث مناخية متطرفة، حيث تتعرض لفيضانات مهلكة. وبالإضافة إلى التأثير المدمر لهذه الصدمات على الأرواح والأرزاق فمن الممكن أن تشكل تكاليف باهظة على المالية العامة وتتسبب في تفاقم الضغوط التضخمية.	الاستثمار في مشروعات البنية التحتية والزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ، مع صيانة البنية التحتية الحالية. وصياغة خطة واضحة للتكيف مع التحول الأخضر وتنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات.
السخط الاجتماعي: خسائر الدخل الحقيقي، وانتقال تداعيات الصراعات، وعدم الرضا بأوضاع الهجرة، وتفاقم عدم المساواة تؤدي إلى حالات من الاضطرابات الاجتماعية، والشعبوية، والاستقطاب، ومقاومة الإصلاحات أو وضع سياسات دون المستوى الأمثل. وكل هذا يتسبب في إضعاف النمو ويؤدي إلى عدم اليقين بشأن السياسات وإعادة تسعير الأصول في الأسواق.	متوسطة	مرتفع يمكن أن يؤدي التشرد السياسي إلى الصراع وإغلاق عمليات إنتاج النفط وتصديره واضطراب عمليات المصرف المركزي. ومن شأن هذا الأمر أن يعرض استدامة المالية العامة والمركز الخارجي للخطر.	تنفيذ إصلاحات شاملة في الحوكمة ومكافحة الفساد، وبناء احتياطات وقائية كافية مالية ومن النقد الأجنبي، واعتماد ميزانية وطنية موحدة، والتواصل بشفافية مع الجمهور بشأن الأهداف المالية.
المخاطر المحلية			
تحول عدم الاستقرار السياسي إلى صراع فعلي: التشرد السياسي قد يؤدي إلى الصراع على نطاق أوسع وإغلاق عمليات إنتاج النفط وتصديره واضطراب عمليات المصرف المركزي.	مرتفعة	مرتفع تدهور مركز المالية العامة والمركز الخارجي على نحو يؤدي إلى خسارة احتياطات النقد الأجنبي وزعزعة استقرار القطاع المالي.	تنفيذ إصلاحات لتوجيه الدعم بدقة إلى المستحقين والتأكد من توزيع الموارد على نحو أكثر إنصافا في أنحاء البلاد.
زيادة الإنفاق من المالية العامة لكسب التأييد الشعبي. في غياب التوافق السياسي، قد ينخرط الفصيلان السياسيان المتنافسان في نفقات جارية غير كفؤة وليست في المتناول، مثل المنح والمخصصات المالية لتعزيز قاعدة تأييدهما.	مرتفعة	مرتفع أي زيادة في النفقات ستضع مركز المالية العامة على مسار غير قابل للاستدامة، مما يؤدي إلى تآكل الحيز المالي المتاح معرضا البلاد لمخاطر الصدمات الاقتصادية المستقبلية.	الإلغاء التدريجي للمنح والمخصصات المالية واسعة النطاق، وإذا لزم الأمر إحلال تدابير الدعم الاجتماعي التي تستهدف الفئات المحتاجة محلها. وزيادة النفقات الرأسمالية لإعادة إعمار البنية التحتية الضرورية، وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز القطاع الخاص وتوليد فرص العمل.

المرفق الثالث: تقييم القطاع الخارجي

التقييم العام: كان المركز الخارجي لليبيا في ٢٠٢٤ أضعف كثيرا من المستوى الذي انطوت عليه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المنشودة على المدى المتوسط. ومع ذلك، لا يزال صافي مركز ليبيا الدائن بالنقد الأجنبي قويا بفضل إيرادات تصدير النفط المرتفعة التي ولدت في السابق فوائض الحساب الجاري الكبيرة.

الاستجابات المحتملة على مستوى السياسات: من شأن ترشيد الإنفاق من المالية العامة ومواصلة تنفيذ إصلاحات سعر الصرف المساعدة في توحيد سعر الصرف، وإزالة التشوهات، والمحافظة على احتياطات ليبيا من النقد الأجنبي المتراكم^١، وبمراعاة مخاطر استمرار التراجع في أسعار النفط، فإن الإصلاحات الهيكلية التي تدعم تنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات، وتشجع النمو بقيادة القطاع الخاص، وتعزز التنافسية ستكون عاملا أساسيا في ضمان استدامة المركز الخارجي على المدى الطويل.

الحساب الجاري

ليبيا: نتائج نموذج التقييم المبسط للتوازن الخارجي، ٢٠٢٤	
نموذج الحساب الجاري ١/ (% من إجمالي الناتج المحلي)	
٤,٢-	الحساب الجاري-الفعلي
١,٤	المساهمات الدورية (من النموذج) (-)
٩,٥-	عوامل مؤقتة/إحصائية إضافية (-) ٢/
١,١	الكوارث الطبيعية والزلازل (-)
٢,٨	الحساب الجاري المعدل
١٢,٩	معياري الحساب الجاري (من النموذج) ٣/
٠,٠	تعديل المعيار (+)
١٢,٩	معياري الحساب الجاري المعدل
١٠,١-	فجوة الحساب الجاري
٢,٢	منها فجوة السياسات النسبية
٠,٣-	المرونة
٣٠,٧	فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%)

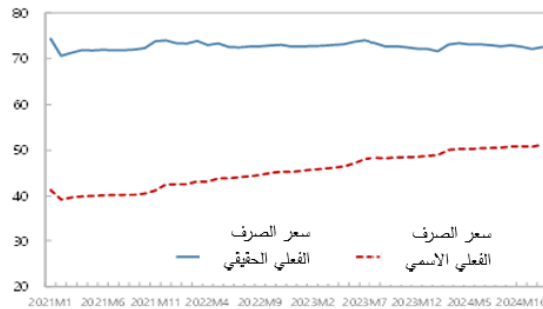
١/ استنادا إلى منهجية التقييم المبسط للتوازن الخارجي ٣٠٠
٢/ يُدرج التعديل الإضافي (١٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي) ليتضمن عاملين مؤقتين: (١) التأثير على الحساب الجاري من تراجع الصادرات الهيدروكربونية (٥,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي) نتيجة لاضطراب إنتاج النفط في عام ٢٠٢٤، و(٢) ارتفاع أكبر من المعتاد في الواردات نتيجة للإفلاق المفرط عام ٢٠٢٤ (٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي).
٣/ المعدل لاستبعاد العوامل الدورية، بما في ذلك الاتساق متعدد الأطراف.

خلفية: تحول الحساب الجاري في ٢٠٢٤ إلى تسجيل عجز بنسبة ٤,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بفائض بنسبة ١٨,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٣، متأثرا سلبا باضطرابات الإنتاج النفطي وحدث طفرة في الواردات مدفوعة بالزيادة الكبيرة في الإنفاق من المالية العامة. وأدت هذه الاضطرابات، مع اقترانها بواردات أكبر من المعتاد، إلى تحقيق خسارة مؤقتة في الحساب الجاري بنسبة ٩,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وبخلاف عام ٢٠٢٥ حيث أفاد الحساب الجاري من حدوث انتعاش في إنتاج النفط وصادراته، من المتوقع أن يستمر الحساب الجاري في تسجيل عجز على مدار فترة التنبؤات، متأثرا سلبا بتراجع أسعار النفط. ونظرا لأن الصادرات النفطية تمثل الجانب الأكبر من الصادرات (أكثر من ٩٠٪)، فإن توقعات الحساب الجاري معرضة لمخاطر نابعة من تقلبات أسعار النفط والاضطرابات المحتملة في إنتاج النفط.

التقييم: تشير التقديرات المستمدة من نموذج منهجية التقييم المبسط للتوازن الخارجي إلى وجود فجوة سالبة في الحساب الجاري بنسبة -١٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي، بزيادة كبيرة عن تقييم عام ٢٠٢٣ حيث بلغت الفجوة -١٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفجوات السياسات، لا سيما الإنفاق الحكومي الكبير، هي أحد محفزات نشوء فجوة الحساب الجاري في ٢٠٢٤. وباستخدام درجة المرونة التقديرية وقدرها -٣,٠، تشير النتائج إلى مبالغة في تقييم سعر الصرف الفعلي الحقيقي في ليبيا بنسبة ٣١٪ تقريبا، وهو ما يعني أن المركز الخارجي لليبيا في ٢٠٢٤ كان أضعف كثيرا من المستوى الذي تنطوي عليه الأساسيات الاقتصادية وبيئة السياسات المنشودة. ومن المتوقع أن يساعد تخفيض سعر صرف الدينار مؤخرا بنسبة قدرها ١٣٪ في تصحيح اختلال الحساب الجاري.

^{١/} في ٦ إبريل ٢٠٢٥، قام مصرف ليبيا المركزي بتخفيض سعر صرف الدينار بنسبة قدرها ١٣٪.

سعر الصرف الحقيقي

ليبيا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الاسمي
(٢٠١٠ = ١٠٠)

المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: M=شهر.

خلفية: الدينار الليبي مربوط بحقوق السحب الخاصة. وفي يناير ٢٠٢١، كان سعر الصرف الرسمي يبلغ ٠,١٥٥٥ وحدة حقوق سحب خاصة مقابل الدينار الليبي، محددا سعر الدينار فعليا بواقع ٤,٥ دينار للدولار الأمريكي. وفي إبريل ٢٠٢٥، نفذت السلطات تخفيضا آخر في قيمة الدينار بنسبة ١٣,٣٪ ليبلغ ٠,١٣٤٩ وحدة حقوق سحب خاصة، وحددت بذلك سعر الصرف الجديد عند ٥,٥٧ دينار مقابل الدولار الأمريكي. وفرضت السلطات ضريبة على النقد الأجنبي بنسبة ٢٧٪ في شهر مارس ٢٠٢٤ ثم خفضتها إلى ١٥٪ في نوفمبر من العام نفسه. وفي ٢٠٢٤، ارتفع سعر الصرف الفعلي الاسمي بحوالي ٦٪، انعكاسا لزيادة قوة الدولار الأمريكي، بينما ظل سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستقرا بوجه عام، مدفوعا بالفرق المواتي بين معدلات التضخم.

التقييم: تشير تقديرات فجوة الحساب الجاري المستمدة من نموذج الحساب الجاري وباستخدام درجة مرونة قدرها ٠,٣- إلى مبالغة في تقييم سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٣١٪. وقد اتخذت السلطات أول خطوة في سبيل تصحيح هذه المبالغة في التقييم عن طريق خفض قيمة الدينار بنسبة ١٣٪ في إبريل ٢٠٢٥. وتشكل تحركات سعر الصرف تأثيرا محدودا على قدرة ليبيا التنافسية في الأجل القصير، نظرا لأن معظم صادراتها مركزة بشدة في النفط الخام ومسعرة بالدولار، كما أن إمكانية الإحلال محدودة بين الواردات والمنتجات المنتجة محليا.

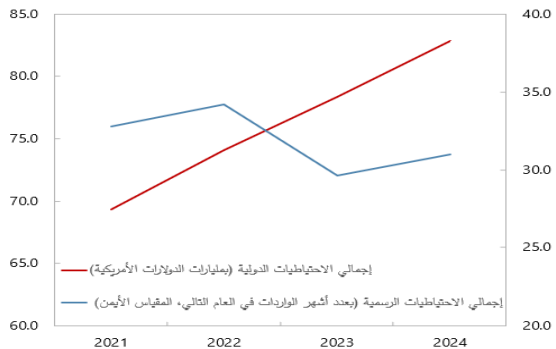
الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وتدابير السياسات

التقييم: يتسبب نقص المعلومات التفصيلية عن طبيعة التدفقات المالية في ليبيا في تعقيد تحليل الحساب المالي للبلاد. ويعد مركز الاحتياطي القوي من المخاطر وقابلية التأثير بتدفقات رأس المال في الأجل القريب. ومن شأن جهود تعزيز الاستقرار السياسي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تدعم التنوع الاقتصادي وتشجع القطاع الخاص أن تساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات بخلاف قطاع الهيدروكربونات.

التدخل في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطات

ليبيا: احتياطات النقد الأجنبي

(بمليارات الدولارات الأمريكية (المقياس الأيسر)؛ بعدد أشهر الواردات في العام التالي (المقياس الأيمن))



المصادر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

خلفية: لا يزال إجمالي الاحتياطات الرسمية في ليبيا مرتفعا للغاية بأي مقياس، إذ بلغ ٨٣ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٤ — بزيادة قدرها ٤,٥ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠٢٣ — أي قرابة ٢٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويغطي أكثر من سنتين من الواردات المتوقعة. وبافتراض بقاء الإنفاق من المالية العامة مرتفعا، فمن المتوقع أن تتراجع الاحتياطات تدريجيا على المدى المتوسط بنحو ١٠ مليارات دولار، ولكنها تظل وفيرة.

التقييم: تؤدي الاحتياطات دورا مزدوجا يتمثل في توفير هوامش أمان للدوافع التحوطية ومدخرات للأجيال القادمة. وإزاء هذه الخلفية من ارتفاع المخاطر السياسية والأمنية، لا تزال احتياطات ليبيا كافية لهذه الأغراض.

المرفق الرابع: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

ليبيا: السيناريو الأساسي						
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)						
التوقعات على المدى المتوسط						فعالية
٢٠٣٠	٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤
٨٨,٠	٩٢,٥	٩٧,٢	١٠١,٧	١٠٦,٢	١٠٧,٥	١١٥,٢
٤,٤-	٤,٧-	٤,٦-	٤,٥-	١,٣-	٧,٨-	٢٣,٦
٤,٤-	٤,٧-	٤,٦-	٤,٥-	١,٣-	١٢,٦-	٤,٩-
٢,٥	٢,٧	٢,٩	٣,٣	٣,٥	٥,٣	٢٥,١
٥٢,٤	٥٤,٥	٥٦,٦	٥٨,٥	٦١,١	٦٧,٩	٦٩,٨
٥٤,٨	٥٧,١	٥٩,٥	٦١,٨	٦٤,٦	٧٣,٢	٩٤,٨
٤,٤-	٤,٧-	٤,٦-	٤,٥-	١,٣-	١٢,٦-	٤,٩-
٢,٥-	٢,٩-	٢,٩-	٢,٨-	٣,٣	٣,٤	٣,١-
٢,٥-	٢,٩-	٢,٩-	٢,٨-	٣,٣	٣,٤	٣,١-
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٢,٠-	١,٨-	١,٧-	١,٧-	٤,٦-	١٦,٠-	١,٧-
...	...	...	...	...	...	٠,٠
٢,٥-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٣-	٣,٥-	٥,٣-	٢٥,١-
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٢,٥-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٣-	٣,٥-	٥,٣-	٢٥,١-
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٨	٢٨,٥
٢,٥	٢,٧	٢,٩	٣,٣	٣,٥	٥,٣	٢٥,١
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٢,٢	١,٩	١,٧	١,٦	٤,٤	١٦,١	١,٩
٢,٨	٣,١	٢,٩	٢,٨	٣,١-	٣,٣-	٣,٦
٥,٠	٥,١	٤,٧	٤,٤	١,٢	٧,٢	١٠,٦
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

مساهمة التدفقات المحددة العجز الأولي

الإيرادات بخلاف الفوائد

المصروفات بخلاف الفوائد

ديناميكيات الدين التلقائية

سعر الفائدة الحقيقي والتضخم النسبي

سعر الفائدة الحقيقي

التضخم النسبي

معدل النمو الحقيقي

سعر الصرف الحقيقي

تدفقات محددة أخرى

الالتزامات الاحتمالية

معاملات أخرى

مساهمة القيمة الباقية

منها: خدمة الدين

العملة المحلية

بالعملة الأجنبية

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)

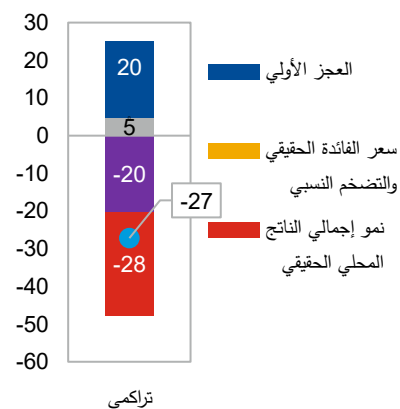
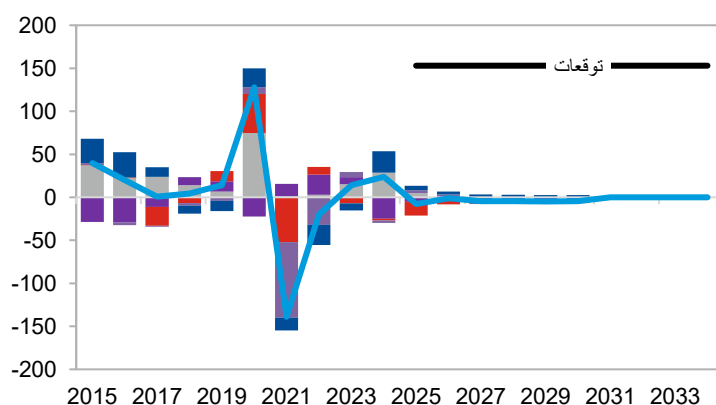
التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)

سعر الفائدة الفعلي (%)

المساهمة في تغيرات الدين العام

(% من إجمالي الناتج المحلي)



تعليق الخبراء: بموجب قانون الميزانية، يمكن للمصرف المركزي تقديم شُلف للحكومة تصل إلى خمس الإيرادات المقدرة في الميزانية، وينبغي سداد هذه الشُلف في نهاية السنة المالية. إلا أنه على مدى السنوات الأخيرة، لجأت الحكومة إلى التمويل النقدي لتغطية حالات العجز في السنوات التي كانت فيها الإيرادات النفطية أقل من المستوى المطلوب لتغطية النفقات. ولا يمثل هذا الأمر دينا بالمعنى المتعارف عليه. فهو مقوم بالعملة المحلية، ولا ينطوي على أي فائدة، وليس له جدول سداد، ويمكن إسقاطه بالاستعانة بإجراءات إدارية بدون أي انعكاسات اقتصادية.

المرفق الخامس: قضايا البيانات

الجدول ١ - ليبيا: تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة

تصنيف تقييم كفاية البيانات ١/

دال							
نتائج الاستبيان ٢/							
التقييم:	الحسابات القومية	الأسعار	إحصاءات مالية الحكومة	إحصاءات القطاع الخارجي	الإحصاءات النقدية والمالية	الاتساق على مستوى القطاعات	تصنيف الوسيط
دال	دال	باء	دال	دال	جيم	دال	دال
نتائج الاستبيان التفصيلية							
سمات جودة البيانات							
نطاق التغطية	دال	باء	دال	دال	جيم		
مستوى التفصيل ٣/	دال		دال	دال	جيم		
			لا ينطبق		جيم		
				دال		دال	
الاتساق			دال	دال			
التواتر والحدثة	دال	ألف	دال	دال	باء		
ملحوظة: عندما لا يتضمن الاستبيان سؤالاً عن بعد معين لجودة البيانات في قطاع ما، تُترك الخانة المقابلة فارغة.							
١/ التقييم الكلي لكفاية البيانات يستند إلى تقييم خبراء الصندوق لكفاية بيانات البلد المعني لأغراض إجراء تحليل وصياغة المشورة بشأن السياسات، ويأخذ في الاعتبار خصائص كل بلد.							
٢/ التقييم الكلي في الاستبيان وتقييمات القطاعات المنفردة المبينة في الخريطة الحرارية تستند إلى استبيان ونظام درجات موحدين (راجع تقرير مراجعة صندوق النقد الدولي لإطار تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة (IMF Review of the Framework for Data Adequacy Assessment for Surveillance)، يناير ٢٠٢٤، الملحق ١).							
٣/ الخانة العلوية عن "مستوى تفصيل" إحصاءات مالية الحكومة توضح تقييم خبراء الصندوق لمستوى تفصيل البيانات المبلّغة عن عمليات الحكومة، في حين توضح الخانة السفلية مستوى تفصيل بيانات إحصاءات الدين العام. والخانة العلوية عن "مستوى تفصيل" الإحصاءات النقدية والمالية توضح تقييم خبراء الصندوق لمستوى تفصيل البيانات المبلّغة عن الإحصاءات النقدية والمالية، في حين توضح الخانة السفلية مستوى تفصيل بيانات مؤشرات السلامة المالية.							
ألف	البيانات المقدمة للصندوق كافية لأغراض الرقابة.						
باء	على الرغم من بعض أوجه القصور في البيانات المقدمة للصندوق، فإنها كافية بوجه عام لأغراض الرقابة.						
جيم	توجد بعض أوجه القصور في البيانات المقدمة للصندوق تعوق أعمال الرقابة إلى حد ما.						
دال	توجد أوجه قصور جسيمة في البيانات المقدمة للصندوق تعوق أعمال الرقابة إلى حد كبير.						
الأساس المنطقي لتقييم الخبراء لا تزال جودة البيانات، ونطاق تغطيتها وحداثتها، وثغراتها الكبيرة تؤثر على قدرة خبراء الصندوق على إجراء التحليل وتقديم المشورة بشأن السياسات. وتُشرّ البيانات الاقتصادية الرئيسية بفترات تأخير طويلة وأوجه عدم اتساق ملحوظة. وفي عام ٢٠١١ تم وقف معظم المسوح المتعلقة بالحسابات القومية، وأجري آخر تعداد للمنشآت في عام ٢٠١٢، وآخر مسح للنشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٢ (٢٠١٦ للمنشآت الكبيرة)، وآخر تعداد زراعي في عام ٢٠٠٧. وهناك حاجة ماسة إلى استئناف المسوح الدورية، وينبغي أن تعتمد السلطات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ويرجع تصنيف إحصاءات مالية الحكومة إلى الثغرات في إعداد بيانات مصروفات المالية العامة التي تعزى إلى ضعف البيئة المؤسسية الناجم عن التشرذم السياسي. ويرجع تصنيف الإحصاءات النقدية والمالية إلى الثغرات في إبلاغ بيانات الاحتياطي والبيانات النقدية الأخرى. ويرجع تصنيف إحصاءات القطاع الخارجي إلى الثغرات في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات التي تعزى إلى ضعف البيئة المؤسسية بسبب أوجه عدم اليقين التي تكتنف المشهد السياسي، والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية الكبيرة. وعدم توافر مصادر بيانات موثوقة عن المعاملات غير الرسمية غير المسجلة يعوق جودة إحصاءات ميزان المدفوعات، ويؤثر على تقييم القطاع الخارجي. غير أنه تجدر الإشارة إلى تحقيق بعض التحسينات. في أعقاب التوصيات المقدمة من بعثة المساعدة الفنية الماضية (نوفمبر ٢٠٢٣)، بدأت السلطات في تبليغ بيانات العناصر الرئيسية لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، بما في ذلك تواتر البيانات ربع السنوي، وانخفضت بيانات صافي السهو والخطأ رغم الحاجة لأنشطة تنمية القدرات لسد الثغرات القائمة. وبالنسبة لإحصاءات الحسابات القومية، أجرت السلطات مسحين حديثين للمنشآت والأسر المعيشية (كليهما باستخدام عام ٢٠٢٢ كفترة مرجعية)، ولكن بعثتي المساعدة الفنية الأخيرتين (ديسمبر ٢٠٢٤ ويناير ٢٠٢٥) أشارتا إلى أن مسح المنشآت لم يكن ممثلاً واستبعد قطاع البناء. ويجري حالياً معالجة ثغرات بيانات إحصاءات الحسابات القومية من خلال أنشطة تنمية القدرات الجارية. وتم ادخال التحسينات على مؤشر أسعار المستهلك في ٢٠٢٥ من خلال تحديثات سلة الاستهلاك وتوسيع نطاق تغطيته ليشمل البلد بأكمله.							
التغيرات منذ مشاورات المادة الرابعة الأخيرة: لا تزال مواطن الضعف في البيانات التي تم تحديدها من قبل موجودة بوجه عام.							
الإجراءات التصحيحية وأولويات تنمية القدرات: لتحسين إحصاءات القطاع الخارجي، تضمنت الإجراءات المتخذة إيفاد بعثة صندوق النقد الدولي للمساعدة الفنية (نوفمبر ٢٠٢٣) التي حددت المجالات الرئيسية التي تقتضي التطوير، وأعدت خارطة طريق للتصدي لتلك الثغرات. وتتضمن تنمية القدرات في مجال إحصاءات الحسابات القومية تقديم المساعدة الفنية والتهنؤوس بقرارات العاملين لتحسين إعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي، وتغيير سنة الأساس في إعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي (سنة الأساس الحالية هي ٢٠١٣)، وتطبيق إطار جدول العرض والاستخدام، وتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في الحسابات القومية في ليبيا. وفي غضون ذلك، ستركز تنمية القدرات بشأن الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار المنتجين) على سد ثغرات البيانات التي سبق تحديدها في بعثات المساعدة الفنية السابقة والثغرات الحالية. وثمة حاجة إلى مزيد من تنمية القدرات لإعداد الحسابات القومية وقائمة موعّدة من مؤشرات السلامة المالية. ومن الضروري أيضاً إجراء إصلاحات في إطار الإدارة المالية العامة، بما في ذلك تعزيز وظائف المالية العامة الكلية وإعداد الميزانية بغية تحسين ضوابط إدارة التدفقات النقدية والإشراف عليها.							

استخدام بيانات و/أو تقديرات مختلفة عن الإحصاءات الرسمية في مشاورات المادة الرابعة: لا يستخدم خبراء الصندوق بيانات و/أو تقديرات تختلف عن الإحصاءات الرسمية. ثغرات أخرى في البيانات: الإحصاءات الإضافية التي يمكن إعدادها تتضمن مؤشرات أسعار الواردات والصادرات، ومؤشرات الإنتاج الصناعي، وأنشطة البناء، والدخل القومي المتاح للتصرف.

الجدول ٢: ليبيا: مبادرات معايير البيانات

ليبيا مشتركة في النظام العام المعزز لنشر البيانات، ونشرت بياناتها الوصفية لأول مرة في ديسمبر ٢٠٠٩، لكنها لم تنشر بعد البيانات الموصى بها في إطار هذا النظام.

الجدول ٣: ليبيا: جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

حسب الوضع في ١٥ مايو ٢٠٢٥

النشر في ظل مبادرات معايير البيانات من خلال صفحة البيانات القومية الموجزة				تقديم البيانات إلى الصندوق			
ليبيا ^٨	الحداثة المتوقعة ^{١٧}	ليبيا ^٨	معدل التواتر المتوقع ^{١٧}	معدل إبلاغ البيانات ^١	معدل تواتر البيانات ^١	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة
يومي	...	يومي	يومي	يومي	يومي	١٥ مايو ٢٠٢٥	١٥ مايو ٢٠٢٥
شهران	شهر واحد	شهري	شهري	شهري	شهري	إبريل ٢٠٢٥	مارس ٢٠٢٥
٥ أيام	شهران	شهري	شهري	شهري	شهري	إبريل ٢٠٢٥	مارس ٢٠٢٥
شهران	ربع سنة	شهري	شهري	شهري	شهري	إبريل ٢٠٢٥	مارس ٢٠٢٥
٥ أيام	شهران	شهري	شهري	شهري	شهري	إبريل ٢٠٢٥	مارس ٢٠٢٥
شهران	ربع واحد	شهري	شهري	شهري	شهري	إبريل ٢٠٢٥	مارس ٢٠٢٥
...	...	...	شهري	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
أسبوع واحد	شهران	شهري	شهري	شهري	شهري	مارس ٢٠٢٥	ديسمبر ٢٠٢٤
...	٣ أرباع سنة	...	سنوي	شهري	شهري	إبريل ٢٠٢٤	مارس ٢٠٢٤
سنة واحدة	ربع واحد	ربع سنوي	ربع سنوي	شهري	شهري	إبريل ٢٠٢٤	مارس ٢٠٢٤
...	ربعا سنة	...	ربع سنوي	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
٦ أشهر	الربع ١	سنوي	ربع سنوي	غير منتظم	ربع سنوي	مايو ٢٠٢٤	ديسمبر ٢٠٢٣
٤ أشهر	كل ١٢ أسبوعا	سنوي	شهري	غير منتظم	ربع سنوي	مايو ٢٠٢٤	ديسمبر ٢٠٢٣
سنة واحدة	الربع ١	سنوي	ربع سنوي	غير منتظم	سنوي	ديسمبر ٢٠٢٤	ديسمبر ٢٠٢٣
...	الربع ٢	...	ربع سنوي	غير منتظم	سنوي	مارس ٢٠٢٢	ديسمبر ٢٠٢١
...	٣ أرباع سنة	...	سنوي	غير منتظم	سنوي	مايو ٢٠٢٤	ديسمبر ٢٠٢٣

١/ يشمل الأصول الاحتياطية المرهونة أو المحملة بالتزامات، وكذلك مراكز المشتقات الصافية.

٢/ أسعار الفائدة القائمة على السوق والمحددة رسميا على السواء، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أدون الخزنة والسندات الأذنية والسندات.

٣/ التمويل المصرفي الأجنبي والمحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

٤/ تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق المدرجة في الميزانية، والصناديق خارج الميزانية، وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات، والحكومات المحلية.

٥/ تشمل تكوين العملات وأجل الاستحقاق.

٦/ التواتر والحداثة: يومية؛ وأسبوعية أو مع فاصل زمني لا يزيد على أسبوع بعد التاريخ المرجعي؛ وشهرية أو مع فاصل زمني لا يزيد على شهر بعد التاريخ المرجعي؛ وربع سنوية أو مع فاصل زمني لا يزيد على ربع سنة بعد التاريخ المرجعي؛ وسنوية؛ ونصف سنوية؛ وغير منتظمة؛ وغير متاحة أو لا ينطبق؛ وفي موعد لا يتجاوز.

٧/ تحييد تواتر البيانات وحداثة الإبلاغ بموجب النظام العام المعزز لنشر البيانات، واشترط تواتر البيانات وحداثة الإبلاغ بموجب المعيار الخاص لنشر البيانات والمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات. ولا ينعكس أي من خيارات المرونة أو الخطأ الانتقالية المستخدمة بموجب المعيار الخاص لنشر البيانات أو المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات. وفي حالة البلدان غير المشاركة في مبادرات معايير البيانات التي أعدها صندوق النقد الدولي، فإن التواتر والحداثة المطلوبين بموجب المعيار الخاص لنشر البيانات يظهران في حالة نيوزيلندا، في حين يظهر التواتر والحداثة المحبذان بموجب النظام العام المعزز لنشر البيانات في حالة إريتريا وناورو وجنوب السودان وتركمانستان.

٨/ استنادا إلى المعلومات المستقاة من ملخص تقيد المشاركين بالمعيار الخاص لنشر البيانات والمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات، وملخص ممارسات نشر بيانات المشاركين في النظام العام المعزز لنشر البيانات، المتاحين من اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات على موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني (<https://dsbb.imf.org>). وفي حالة البلدان غير المشاركة في مبادرات معايير البيانات وكذلك البلدان التي لديها بالفعل صفحة بيانات قومية موجزة، تظهر البنود في شكل ثلاث نقاط "...".

المرفق السادس: الحوكمة ومكافحة الفساد

ألف: مقدمة

١ - ليبيا تواجه تحديات الحوكمة والفساد النظاميين التي تضعف الاستقرار الاقتصادي، وتساهم في ديناميكية الصراعات، وتتسبب في تآكل ثقة المواطنين.^١ وتتسم مواطن الضعف هذه بحدتها على وجه الخصوص في القطاعات الاستخراجية والمؤسسات المملوكة للدولة حيث تتسبب الممارسات المبهمة، ومستويات الإشراف الضعيفة، وتأثير الأطراف من غير الدول في إساءة تخصيص الموارد وسرقة الموارد العامة على نطاق واسع. وتؤدي أوضاع التشرذم السياسي وشبكات المحسوبية المترسخة في إضعاف المؤسسات بدرجة أكبر، في حين يتسبب تدخل الصلاحيات وضعف قدرات الإنفاذ في عرقلة جهود مكافحة الفساد الفعالة. ورغم هذه التحديات، فإن زيادة الشفافية (خاصة في القطاعات الاستخراجية)، وتقوية الإدارة المالية العامة، وسيادة القانون — إلى جانب تعزيز الاستقلالية وقدرات الأجهزة الإشرافية — يمكنها المساعدة في بناء إطار أقوى للحوكمة.

باء: طبيعة الفساد وشدته

٢ - تواجه ليبيا فسادا نظاميا شديد الترابط مع حالة انعدام الاستقرار في البلاد.^٢ ففي عام ٢٠٢٤، سجلت ليبيا ١٣ درجة من ١٠٠ في مؤشر مدركات الفساد، بانخفاض عن المستوى المسجل في ٢٠٢٣ وقدره ١٨ درجة.^٣ وفي مؤشرات الحوكمة العالمية، تسجل ليبيا درجات أقل من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: -١,٥ في مؤشر السيطرة على الفساد، و-٢,٣ في مؤشر سيادة القانون، و-١,٧ في مؤشر فعالية الحوكمة.^٤ ووفقا لاستطلاع الرأي على موقع البارومتر العربي، يعتقد المستجيبون بنسبة ٢١٪ أن الفساد هو أهم تحد يواجه ليبيا ويرى المستجيبون بنسبة ٨٩٪ أن الفساد منتشر في مؤسسات الدولة.^٥ وتساهم مواطن ضعف الحوكمة في ديناميكية الصراعات وتضعف الآفاق المتوقعة لتحقيق نمو احتوائي.^٦

٣ - وتتفاقم مخاطر الفساد نتيجة التفاعل بين التشرذم في الساحة السياسية والحوكمة القائمة على المحسوبية ونفوذ الأطراف المسلحة في مختلف الهياكل المؤسسية.^٧ وتواجه المؤسسة الوطنية للنفط وشركاتها التابعة تحديات تتعلق بالشفافية والحوكمة، حيث تتسبب مخاطر التهريب والتنافس على الساحة السياسية في تعقيد جهود السيطرة على البنية التحتية النفطية.^٨

^١ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، الصفحتان ١٣ و١٤.

^٢ المرجع السابق، الصفحات ١٣-١٦.

^٣ مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٤ - Transparency.org، بالإضافة إلى: <https://images.transparencycdn.org/images/CPI-2024-Methodology.zip> المنهجية التي تفسر فترات الثقة بنسبة ٩٠٪.

^٤ [Home | Worldwide Governance Indicators](https://www.wgi.org/Home) للاطلاع على المنهجية التفصيلية، راجع: مؤشرات الحوكمة العالمية: Methodology and 2024 Update.

^٥ [ABVII_Libya_Report-EN.pdf](#)، صفحة ١٢.

^٦ التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن ليبيا، وثيقة رقم S/2024/914.

^٧ دراسة بحثية بعنوان *Illicit Financial Flows and Asset Recovery in the State of Libya, 2021* صادرة عن معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، صفحة ١٩ التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن ليبيا، وثيقة رقم S/2024/914.

^٨ المرجع السابق، الصفحات ١١-١٦.

وتشكل الجماعات المسلحة عقبات أما جهود مكافحة الفساد، حيث يتغلغل بعضها في الهياكل الرسمية في الدولة وتمارس سيطرتها بحكم الواقع على مناطق معينة.^٩

جيم: مواطن التعرض للفساد

٤- ليبيا تواجه مواطن ضعف ملحوظة في الحوكمة عبر وظائف الدولة الرئيسية.^{١٠} فتشغيل قطاع النفط والغاز والمؤسسات المملوكة للدولة يتأثر بمخاطر الفساد مع ما لذلك من انعكاسات اقتصادية كلية. ويؤثر الفساد أيضا على القطاع المصرفي، والإدارة المالية العامة، والخدمة العامة.^{١١} ويتسبب تعيين العمالة الصورية في تقاوم التحديات على مستوى المالية العامة.^{١٢} وتمثل المدفوعات غير الرسمية، وإجراءات المشتريات الحكومية المشوبة بالقصور، وأعمال توصيل الخدمة الزائفة مشكلات مزمنة. فإجراءات المشتريات الحكومية مشوبة غالبا بالغموض ومجزأة بين الأجهزة المختلفة، مع الاستخدام المتكرر للأساليب غير التنافسية وضعف الإفصاح العام عن خطط المشتريات الحكومية، وترسية العقود، وتنفيذ النتائج. وفي غياب منصة رقمية موحدة تتقاسم مخاطر المحاباة والإنفاق العام غير الكفاء.

٥- لا تزال آليات الإشراف غير الفعالة وعدم الشفافية في تخصيص اعتمادات الميزانية والتحصيل الضريبي يفسحان المجال أمام السعي للكسب الریعي، والمحاباة، وإهدار الموارد العامة. فهناك حاجة لتقوية وظائف مراجعة الحسابات وإتاحة الاطلاع العام على المعلومات والإجراءات المتعلقة بالميزانية العامة والضرائب والجمارك.^{١٣} ومن شأن غياب التقييمات الموحدة للسلع والجمارك أن يفتح الباب لعمليات الاحتيال. وأخيرا، ينتشر استخدام الإجراءات اليدوية في دورة الإدارة المالية العامة مما يخلق فرص التلاعب والمدفوعات الجانبية.^{١٤}

٦- ومن شأن عدم كفاية الإشراف على الصناعات الاستخراجية وقطاع الكهرباء أن يسمح بتيسير الفساد.^{١٥} فسياسة دعم الوقود في ليبيا، المقترنة بالفساد وما يترتب عليه من زيادة مخاطر تحويل مسار المنتجات النفطية، أدت إلى تهريب الوقود على نطاق واسع، وحدث تشوهات في السوق، وتقاوم مواطن ضعف الحوكمة ذات التأثير البالغ على الاقتصاد الكلي.^{١٦} وبالرغم من النمو السكاني والصناعي المحدود في ليبيا، فقد سجل الطلب على الكهرباء والوقود طفرة كبيرة في الآونة الأخيرة — مدفوعا

^٩ تقرير UN-Strategic-Framework-for-Libya-2019-2022.pdf، صفحة ١١. ودراسة بحثية بعنوان [Illicit Financial Flows and Asset Recovery in the State of Libya](#) عام ٢٠٢١. صادرة عن معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة. والدراسة البحثية [Libya En.pdf](#)، صفحة ١٨. وكذلك: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، صفحة ١٣.

^{١٠} الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا (٢٠٢٥-٢٠٣٠).

^{١١} المرجع السابق، صفحة ١٦.

^{١٢} التقرير القطري ٢٠٢٤/٢٠٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي.

^{١٣} الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، صفحة ٢٠. وكذلك: مقابلة مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا، إبريل ٢٠٢٥.

^{١٤} تقرير The Long Road to Inclusive Institutions in Libya A Sourcebook of Challenges and Needs, Hend R. Irhiam, Michael G. Schaeffer, and Kanee Watanabe, Editors؛ صفحة ٦٤.

^{١٥} التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن ليبيا، وثيقة رقم S/2024/914.

^{١٦} المرجع السابق. وكذلك: تقرير UN-Strategic-Framework-for-Libya-2019-2022.pdf، الصفحات ٢ و ٣ و ١٤ (الفقرة ٣).

إلى حد كبير بتضخم المطالبات والتسرب خارج القنوات الرسمية.^{١٧} وتتضمن إخفاقات الحوكمة في المؤسسة الوطنية للنفط التعيينات في الوظائف بناء على اعتبارات سياسية، وغياب المساءلة، وعدم وجود وحدات معنية بالامتثال وإدارة المخاطر، وغموض إجراءات المشتريات الحكومية، وتتفاقم جميعها نتيجة ضعف الإدارة القانونية وعدم وجود ضمانات وقائية داخلية.^{١٨} ورغم أن عقود المؤسسة تتضمن بعض الشروط المتعلقة بمكافحة الفساد، فإن الإنفاذ ضعيف.^{١٩}

دال: مكافحة الفساد

٧- **ولا يزال الإطار القانوني لمكافحة الفساد في ليبيا متجزئاً وغير متماسٍ مع المعايير الدولية.**^{٢٠} فقانون العقوبات لعام ١٩٥٣ يجرم الرشوة، والاختلاس، وإساءة استخدام الوظيفة، ولكن هناك تداخلاً في التعريفات (مثل الابتزاز والرشوة) كما تفتقر العقوبات لقوة الردع الكافية — مثل عقوبة الرشوة بحد أقصى خمس سنوات. وهناك ثغرات في القانون، بما في ذلك عدم تجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب واستغلال النفوذ، وعدم توفير الحماية الكافية للمبلغين عن التجاوزات، وعدم اكتمال التزامات الإفصاح عن الأصول.^{٢١} ولم يتم تشريع قانون مخصص لمكافحة الفساد حتى الآن.^{٢٢} ولا يوجد تشريع بشأن الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات كما لا تتوفر نصوص عن الحماية القانونية للشهود والأشخاص المبلغين عن الجرائم.^{٢٣} وتتسم أحكام الإفصاح المالي في القانون رقم ١٣ لعام ٢٠١٣ بالضعف وقصور الإنفاذ، مع اقتصار نطاقها على كبار المسؤولين في نظام الحكم السابق. ويستبعد القضاة وأفراد أسر الملتزمين من الإفصاح. ولا تُنشر الإفصاحات ولا تركز إلا على عدد قليل من الأصول دون اشتراط الإفصاح الشامل عن الدخل، والالتزامات، والفوائد.^{٢٤}

٨- **ولا تزال جهود التحقيق والادعاء في قضايا الفساد مقيدة بفجوات التنسيق بين الأجهزة ومواطن الضعف في نظام القضاء الجنائي.** تعاني مؤسسات مكافحة الفساد من التجزؤ، وتداخل الصلاحيات، وعدم الاستقلالية، بما في ذلك ديوان المحاسبة الليبي، وهيئة الرقابة الإدارية، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ومكتب النائب العام.^{٢٥} وأدى الانقسام السياسي بين الشرق والغرب إلى قيام هياكل تنظيمية موازية وعدم اتساق الأولويات. ورغم استقلالية ديوان المحاسبة الليبي، وهيئة الرقابة الإدارية، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على المستوى الرسمي فإنها تتبع مجلس النواب، وهناك قصور في متابعة تنفيذ الهيئة التشريعية للتوصيات الصادرة عن تلك الأجهزة. ويتسبب التدخل السياسي في التعيينات بالمناصب القيادية واتخاذ القرارات

^{١٧} تقرير [UN-Strategic-Framework-for-Libya-2019-2022.pdf](#)، صفحة ١٤.

^{١٨} مقابلة مع إدارة الشؤون القانونية في المؤسسة الوطنية للنفط في سياق بعثة مشاورات المادة الرابعة في إبريل ٢٠٢٥ التي عُقدت في تونس.

^{١٩} المرجع السابق.

^{٢٠} الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، صفحة ٢١.

^{٢١} قانون العقوبات: الكتاب الأول، الباب الثاني. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل عن نظام الإفصاح عن الأصول، راجع: [AssetDeclarationsInLibya_EN.pdf_٢٠١٦](#).

^{٢٢} الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، صفحة ١٩.

^{٢٣} المرجع السابق، صفحة ٢٠.

^{٢٤} تقرير [Asset Declarations in Libya Illicit Enrichment and Conflicts of Interest of Public Officials. 2016](#). [AssetDeclarationsInLibya_EN.pdf_٢٠١٦](#). وكذلك: [AssetDeclarationsInLibya_EN.pdf_٢٠١٦](#) المادة ١٤ من القانون رقم ١٣ لعام ٢٠١٣.

^{٢٥} دراسة بحثية بعنوان [Illicit Financial Flows and Asset Recovery in the State of Libya](#)، 2021 صادرة عن معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة. *والدراسة البحثية [Libya En.pdf](#)، صفحة ٢٤.

التشغيلية في إضعاف مصداقيتها. فتعيين كبار المسؤولين في أجهزة الإشراف وفصلهم من الخدمة يتأثران بالتبعية السياسية أو الشخصية.^{٢٦} وبالإضافة إلى ذلك، أدت الإصلاحات القانونية الأخيرة إلى تقييد نطاق عمل هيئة الرقابة الإدارية وتسببت في إضعاف فعالية إشرافها على المؤسسات المملوكة للدولة وشركاتها التابعة.^{٢٧}

٩ - **ولا تزال جهود التحقيق والادعاء في قضايا الفساد مقيدة بفجوات التنسيق بين الأجهزة ومواطن الضعف في نظام القضاء الجنائي.**^{٢٨} فينبغي إجراء التحقيقات المالية بالتوازي مع التحقيقات في قضايا الفساد، كما ينبغي دعمها بفعالية الحصول على المعلومات، حسب الاقتضاء، من المصادر المحلية والأجنبية. ورغم أن مكتب النائب العام يتمتع بصلاحيات واسعة، فإنه يواجه ضغوطا سياسية وقيودا على الموارد.^{٢٩} ومن شأن تعزيز استقلالية الادعاء العام وتزويده بالموارد الكافية أن يضمن إنفاذ الأحكام بفعالية أكبر.^{٣٠}

هاء: سيادة القانون

١٠ - **تواجه ليبيا تحديات جسيمة في سبيل دعم سيادة القانون، في ظل ضغوط الأطراف السياسية والمسلحة لإضعاف استقلالية القضاء.**^{٣١} فهناك تصور بأن استقلالية القضاة كذلك لا تزال خاضعة لتأثير أعضاء آخرين في الجهاز القضائي وسياسيين وتعاني من محدودية الموارد. وعلى الرغم من وجود محاكم تجارية، فلا يزال التأخير في إنفاذ العقود سمة شائعة.^{٣٢} ووفقا لديوان المحاسبة الليبي، سجلت ليبيا درجتين من أصل ١٠ درجات على مؤشر الفصل بين السلطات، ودرجتين على مؤشر استقلال القضاء، ودرجتين على مؤشر حماية الملكية الخاصة.^{٣٣} وفي مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٢٥ من إعداد مؤسسة Heritage Foundation، سجلت ليبيا ٥,٧ من ١٠٠ على مؤشر حقوق الملكية.^{٣٤} ومع ذلك، وفقا لاستطلاع موقع البارومتر العربي، فقد تحسنت المؤسسات القضائية على مؤشر الثقة العامة من ٣٧٪ في ٢٠١٩ إلى ٥٥٪ في ٢٠٢٢.^{٣٥}

١١ - **وثمة عدة أوجه قصور تؤثر على حقوق الملكية.** فعلى الرغم من أن سجل ملكية الأراضي لا يزال يمارس أعماله رسميا — بحفظ السجلات القائمة وتوفير نسخ منها — فإن أنشطته للتسجيلات الجديدة معلقة منذ عام ٢٠١١، وهو ما يحد من مطالبات الملكية ويخلق بيئة محفوفة بالمخاطر للمستثمرين. ولا تزال الأزمة السياسية والأمنية الأعم تعرقل جهود تحديث الإطار

^{٢٦} الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، الصفحات ١٤ و ١٩ و ٣٣.

^{٢٧} مقابلات بعثة مشاورات المادة الرابعة مع المسؤولين من ديوان المحاسبة الليبي.

^{٢٨} الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، صفحة ١٦.

^{٢٩} المرجع السابق، الصفحتان ١٦ و ٢٠.

^{٣٠} المرجع السابق، صفحة ١٧.

^{٣١} المرجع السابق، صفحة ١٦.

^{٣٢} مقابلة مع وزارة العدل في سياق بعثة مشاورات المادة الرابعة في إبريل ٢٠٢٥.

^{٣٣} درجات ليبيا في مؤشر BTI عن سيادة القانون ووضع الاقتصاد لعام ٢٠٢٤. وأداة Transformation Atlas 2024 في مؤشر BTI لدرجات ليبيا عن استقلال السلطة القضائية، وأداة Transformation Atlas 2024 في مؤشر BTI لدرجات ليبيا عن حماية الملكية الخاصة.

^{٣٤} مؤشر الحرية الاقتصادية: ليبيا | مؤسسة Heritage Foundation. رغم أن ليبيا غير مصنفة في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٢٥ لعدم توافر البيانات الموثوقة، فإن هناك بعض المؤشرات متوفرة، بما فيها مؤشر حقوق الملكية.

^{٣٥} تقرير ABVII_Libya_Report-EN.pdf.

القانوني وتحسين الثقة في آليات التسجيل العقاري.^{٣٦} ورغم أن هناك قوانين للتنظيم العمراني فنادرًا ما يتم تطبيقها. وسوف يتطلب التصدي لهذه المشكلات استئناف خدمات التسجيل العقاري والإصلاحات التشريعية.^{٣٧}

١٢- **ولا يزال إطار حقوق الملكية المشوب بالخلل يؤثر سلبًا على فرص الحصول على الائتمان.** فبدون سجل لملكية الأراضي يعمل بكفاءة وعدم وجود صكوك ملكية واضحة وقابلة للإنفاذ لن يكون بالإمكان استخدام العقارات على نحو موثوق كضمانات رهنية للقروض. ومن ثم فإن فرص الوصول إلى الخدمات المالية لا تزال محدودة. ومن شأن تعزيز حقوق الملكية واستعادة جدارة نظام التسجيل العقاري أن يكونا بمثابة خطوتين بالغتي الأهمية لتحفيز التعافي الاقتصادي.^{٣٨}

واو: التوصيات

رقم	نوع التوصية	التوصية	جهة التنفيذ
١	مخاطر الفساد في الإدارة المالية العامة	١- نشر قانون الميزانية السنوي، والمراجعة نصف السنوية، والكشف المالي في نهاية السنة. ٢- تعيين هيئة لديها الصلاحيات لتحسين نظام المشتريات الحكومية. ٣- تحديث الإطار القانوني للمشتريات الحكومية. ٤- إنشاء بوابة رقمية مركزية للمشتريات الحكومية، يمكنها جمع بيانات ملكية الانتفاع. ٥- اعتماد بروتوكول للتفتيشات الجمركية قائم على المخاطر.	وزارة المالية هيئة الرقابة المالية هيئة الرقابة المالية هيئة الرقابة المالية وزارة المالية
٣	الشفافية	٦- اعتماد قانون بشأن الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات يتسق مع أحكام المادتين ١٠ و ١٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومع توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الحكومة المفتوحة. ^{٣٩}	هيئة الرقابة المالية
٤	المؤسسات	٧- تعزيز الاستقلالية التشغيلية والقدرات الفنية لديوان المحاسبة الليبي عن طريق تخصيص اعتمادات الميزانية متعددة السنوات والأمانة واعتماد تدابير لحماية قيادته من التدخلات السياسية. ٨- إعداد إطار لمراقبة الأداء في مراجعة الحسابات وتوسيع فرص ديوان المحاسبة الليبي في الحصول على المعلومات، بما في ذلك من المؤسسات المملوكة للدولة وشركاتها التابعة. ٩- تبسيط صلاحيات أجهزة الإنفاذ.	ديوان المحاسبة الليبي ديوان المحاسبة الليبي هيئة الرقابة الإدارية، ديوان المحاسبة الليبي، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

^{٣٦} دراسة Assessment of Commercial Law and Practice in Libya, November 2016، نقابة المحامين الأمريكية صفحة ١٢.

^{٣٧} المرجع السابق.

^{٣٨} المرجع السابق، الصفحات ٧١-٧٤. وكذلك: تقرير "إدارة الأراضي وحقوق الأرض من أجل السلام والتنمية في ليبيا: تحليل وتوصيات"، عام ٢٠٢٣، الصفحتان ١٧ و ٣١.

^{٣٩} [OECD Legal Instruments](https://www.oecd.org/legal/instruments/)

٦	الإنفاذ	١٠- وضع إجراءات تتسم بالشفافية وقائمة على الجدارة لتعيين وكلاء النيابة في قضايا مكافحة الفساد.	وزارة العدل
٧	الصناعات الاستخراجية/الوقود	١١- الالتزام بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، مع إعطاء أولوية لإعداد بيانات دقيقة عن إنتاج النفط وصادراته. ١٢- تقوية إطار الحوكمة في المؤسسة الوطنية للنفط، باعتماد ما يلي: (١) الفصل الواضح بين دور مجلس الإدارة الرقابي والإداري؛ (٢) معايير تتسم بالشفافية وقائمة على الجدارة لاختيار المدير التنفيذي؛ (٣) تحسين القواعد التنظيمية لضمان تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالمؤهلات اللازمة والاستقلالية؛ (٤) اعتماد نظام لتقييمات الأداء بالنسبة لمجلس الإدارة والإدارة العليا. ١٣- تقوية وظيفة الرقابة الداخلية في المؤسسة الوطنية للنفط، باعتماد ما يلي: (١) إدارة لتدقيق المخاطر تابعة لمجلس الإدارة؛ (٢) إدارة للامتثال للإشراف على المشتريات الحكومية، والقواعد الأخلاقية، والسياسات التشغيلية؛ (٣) مدونة حديثة للقواعد الأخلاقية.	المؤسسة الوطنية للنفط
٨	سيادة القانون	١٤- إعادة تفعيل وظيفة التسجيل في السجل العقاري الوطني.	وزارة العدل / السلطة القضائية



صندوق النقد الدولي

ليبيا

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٥ - مرفق معلومات

٢٧ مايو ٢٠٢٥

إعداد

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

المحتويات

٢ العلاقات مع الصندوق

٥ العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى

العلاقات مع الصندوق

(حسب الوضع في ٢١ مايو ٢٠٢٥)

حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في ١٧ سبتمبر ١٩٥٨؛ وقبلت الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

حساب الموارد العامة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من الحصة
حصة العضوية	١,٥٧٣,٢٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة (سعر الصرف)	١,١٦٥,٠٠	٧٤,٠٥
المركز في شريحة الاحتياطي	٤٠٨,٢١	٢٥,٩٥

إدارة حقوق السحب الخاصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	٢,٥٨٠,٥٤	١٠٠,٠٠
الحيازات	٣,٢٧٥,٣٤	١٢٦,٩٢

عمليات الشراء والقروض القائمة: لا يوجد

آخر الترتيبات المالية: لا يوجد

المدفوعات المتوقعة للصندوق^١

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي لموارد الصندوق والحيازات الحالية من وحدات حقوق السحب الخاصة):

٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩
أصل المبلغ				
الرسوم/الفائدة	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
المجموع	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١

^١ في حالة وجود التزامات مالية غير مؤداة على البلد العضو لأكثر من ثلاثة أشهر، يُدرج مبلغ هذه المتأخرات في هذا القسم.

تنفيذ المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك"): لا ينطبق

تنفيذ المبادرة متعددة الأطراف المعنية بتخفيف الديون (MDRI): لا ينطبق

تنفيذ اتفاق في إطار الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCR): لا ينطبق

تقييم الضمانات الوقائية: لا ينطبق

ترتيبات سعر الصرف

ترتيبات سعر الصرف بحكم القانون وبحكم الواقع في ليبيا هي ترتيبات تقليدية لربط سعر الصرف بحقوق السحب الخاصة. وفي يونيو ٢٠٠٣ اعتمد مصرف ليبيا المركزي نظام الربط التقليدي الثابت للعملة بحقوق السحب الخاصة بحيث يكون سعر صرف الدينار الليبي = ٠,٥١٧٥ وحدة حقوق سحب خاصة، ووافقت ليبيا على التزاماتها بموجب المادة الثامنة، الأقسام ٢ (أ) و ٣ و ٤، من اتفاقية تأسيس الصندوق. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٥، فُرضت ضوابط على العملات الأجنبية اقتضت الحصول على

موافقة مصرف ليبيا المركزي للحصول على خطابات الاعتماد للاستيراد وفرضت حداً على مبالغ النقد الأجنبي التي يمكن الحصول عليها للاستخدام الشخصي. وفي ٣ يناير ٢٠٢١، خُفّض مصرف ليبيا المركزي قيمة الدينار الليبي ليصبح سعر الدينار الليبي = ٠,١٥٥٥ وحدة حقوق سحب خاصة، وخفف الضوابط على العملة بزيادة الحدود المتاحة لخطابات الاعتماد. وفي أوائل ٢٠٢٤، فرضت السلطات ضريبة مؤقتة بنسبة ٢٧٪ على جميع مشتريات النقد الأجنبي، تم تخفيضها في شهر نوفمبر إلى ١٥٪، مع الإعلان عن تخفيف بعض القيود المطبقة سلفاً على واردات السلع والخدمات غير الضرورية. وبناءً عليه، توجد في ليبيا حالياً ممارسات تعدد أسعار الصرف وقيود على الصرف الأجنبي نتيجة فرض ضريبة بنسبة ٢٧٪ (تم تخفيضها مؤخراً إلى ١٥٪) على كل معاملات الصرف الأجنبي. وتم تقييم هذا الإجراء كذلك كأحد تدابير إدارة تدفقات رأس المال الخارجة. وبالإضافة إلى ممارسات تعدد أسعار الصرف وتقييد الصرف الأجنبي النابع عن فرض ضريبة النقد الأجنبي، توجد في ليبيا كذلك أربعة قيود أخرى على الصرف الأجنبي تخضع للموافقة عليها بموجب القسم ٢(أ) من المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق، ناشئة عما يلي: (١) إلغاء التسهيلات الائتمانية والمصرفية العادية قصيرة الأجل التي كانت متاحة للمستوردين حتى الآن بغرض تمويل اعتماداتهم المستندية، نظراً لاشتراط استخدام الاعتمادات المستندية لاستيراد سلع وخدمات معينة في ليبيا؛ و(٢) اشتراط تقديم شهادة مخالصة ضريبية وشهادة سداد التزامات الضمان الاجتماعي، وليس لهما صلة بالمعاملات الأساسية، كمستندات لدعم طلبات اعتمادات الاستيراد المستندية؛ و(٣) فرض حدود على إتاحة النقد الأجنبي لأغراض المعاملات غير المنظورة (الأغراض الشخصية، والدراسة بالخارج، والعلاج بالخارج)؛ و(٤) فرض حدود على النسبة المئوية القابلة للتحويل من رواتب العمالة الوافدة المسموح بتحويلها. وفي ٦ إبريل ٢٠٢٥، خُفّض مصرف ليبيا المركزي قيمة الدينار الليبي إلى سعر قدره ١ دينار ليبي = ٠,١٣٥.

مشاورات المادة الرابعة

اختتم المجلس التنفيذي في الأول من يوليو ٢٠٢٤ مناقشته لتقرير خبراء الصندوق الأخير حول مشاورات المادة الرابعة (٢١٦/٢٤). وتُعدّ مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا حالياً على أساس دورة زمنية مدتها ١٢ شهراً.

المساعدة الفنية

منذ انتهاء مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤، استمر انخراط الصندوق في جهود السلطات من خلال إيفاد بعثة خبراء الصندوق في شهر ديسمبر ٢٠٢٤ وتقديم المساعدة الفنية. وقد أُوفِدَت هذه البعثات أساساً إلى تونس وغطت مجالات الإدارة المالية العامة، وإدارة الإيرادات، والحسابات القومية، وإحصاءات ميزان المدفوعات والأسعار، وإدارة الاحتياطي والسيولة، والتنظيم المالي، والرقابة. وتم تنظيم بعثات المساعدة الفنية التالية خلال الأعوام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ والنصف الأول من ٢٠٢٥.

- ١- مايو ٢٠٢٥: المساعدة الفنية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط - إدارة السيولة الداخلية في إطار ربط سعر الصرف بعملة ارتكاز
- ٢- فبراير ٢٠٢٥: المساعدة الفنية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط - تنمية قدرات مصلحة الضرائب الليبية
- ٣- يناير ٢٠٢٥: المساعدة الفنية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط - إعادة تصميم الهيكل التنظيمي للمكاتب الضريبية
- ٤- يناير ٢٠٢٥: المساعدة الفنية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط - تطوير مؤشر أسعار المستهلكين
- ٥- يناير ٢٠٢٥: المساعدة الفنية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط - إحصاءات الحسابات القومية السنوية
- ٦- نوفمبر ٢٠٢٤: المساعدة الفنية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط - تطوير مؤشر أسعار المنتجين
- ٧- أكتوبر ٢٠٢٤: المساعدة الفنية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط - التدريب على إطار المالية العامة متوسط الأجل والوظائف المالية العامة الكلية في الميزانية

- ٨- يونيو ٢٠٢٤: المساعدة الفنية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط - إدارة الاحتياطات الأجنبية
 - ٩- يونيو ٢٠٢٤: المساعدة الفنية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط - دعم إعادة بناء وظائف الإدارة المالية العامة في ليبيا
 - ١٠- مايو ٢٠٢٤: المساعدة الفنية من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية - الرقابة والتنظيم في قطاع الصيرفة الإسلامية
 - ١١-٢٠٢٣: بعثة إدارة الإحصاءات - إحصاءات القطاع الخارجي
 - ١٢-٢٠٢٣: بعثة إدارة شؤون المالية العامة لمراجعة العمليات الأساسية في مجال إدارة الإيرادات
 - ١٣-٢٠٢٣: بعثة إدارة شؤون المالية العامة بشأن استعادة الوظائف الأساسية في منظومة الإدارة المالية العامة
 - ١٤-٢٠٢٣: المساعدة الفنية المقدمة من معهد تنمية القدرات بشأن الأطر الاقتصادية الكلية - وزارة المالية
 - ١٥-٢٠٢٣: بعثة إدارة الإحصاءات - المؤسسات المالية
 - ١٦-فبراير ٢٠٢٣: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن إعداد مؤشرات أسعار المنتجين
 - ١٧-يناير ٢٠٢٣: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن التحول الرقمي للإدارة الضريبية (البعثة الثانية)
 - ١٨-ديسمبر ٢٠٢٢: بعثة إدارة شؤون المالية العامة / مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن مراجعة إطار الإدارة المالية العامة وتحديد أولويات الإصلاح واحتياجات تنمية القدرات في مجالات أخرى
 - ١٩-نوفمبر ٢٠٢٢ - فبراير ٢٠٢٣: إيفاد مستشار لمدة قصيرة من إدارة شؤون المالية العامة لتطوير وظائف النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)
 - ٢٠-نوفمبر ٢٠٢٢: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن التحول الرقمي للإدارة الضريبية (البعثة الأولى)
 - ٢١-أغسطس ٢٠٢٢: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط/إدارة شؤون المالية العامة بشأن تنفيذ الوظائف الجمركية الأساسية في نظام أسيكودا وورلد لإدارة تكنولوجيا المعلومات
 - ٢٢-أغسطس ٢٠٢٢: جولة دراسية نظمها مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط للمسؤولين الليبيين بميناء في الأردن بشأن استخدام النظام الآلي للجمارك
 - ٢٣-يوليو ٢٠٢٢: بعثة إدارة الإحصاءات بشأن إعداد الإحصاءات النقدية والمالية للبنك المركزي وشركات الإيداع
 - ٢٤-يناير ٢٠٢٢: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن منهجية تحديث مؤشر أسعار المستهلكين ووضع خارطة طريق إرشادية
 - ٢٥-يونيو ٢٠٢٢: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن الممارسات الجيدة في سجل المكلفين الضريبيين
 - ٢٦-يناير ٢٠٢٢: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن عملية إعداد الميزانية ومنشور مشروع الميزانية العامة
 - ٢٧-يناير ٢٠٢٢: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن إعداد الحسابات القومية السنوية
 - ٢٨-يناير ٢٠٢٢: بعثة إدارة شؤون المالية العامة بشأن مراجعة خطة إصلاح إدارة الإيرادات والأولويات ذات الصلة
 - ٢٩-نوفمبر ٢٠٢١: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط لاستعادة الوظائف الأساسية في منظومة الإدارة المالية العامة
 - ٣٠-سبتمبر ٢٠٢١: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط لمتابعة إعداد التنبؤات النقدية
 - ٣١-إبريل ٢٠٢١: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن إدارة التدفقات النقدية
- المشاركة في برنامج تقييم القطاع المالي، وتقارير مراعاة المعايير والمواثيق، وتقييمات المراكز المالية الخارجية لا ينطبق

العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى

(حسب الوضع في ٢١ مايو ٢٠٢٥)

يمكن الاطلاع على معلومات عن علاقات ليبيا مع مجموعة البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى في الصفحات الإلكترونية التالية على شبكة الإنترنت.

مجموعة البنك الدولي:

- الصفحة القطرية: <https://www.worldbank.org/en/country/libya>
- نظرة عامة على الإقراض من مجموعة البنك الدولي: <https://financesapp.worldbank.org/countries/libya>